

A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/46/PV.38
8 November 1991

ARABIC

IN FRENCH
NOV 15 1991
الجمعية العامة
UNION DES ARABES



الدورة السادسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٣١ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩١ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية)

شم : السيد بينانيتش (توغو)
(نائب الرئيس).

برامج وأنشطة لتعزيز السلم في العالم [٢٣]

(١) تقرير الأمين العام

(ب) مشروعا القرارين

بيان للرئيس

إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين

المتصلة بهما : تقرير الأمين العام [١٢٧] (تابع)

برنامج العمل

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص
الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللفات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر
ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي
إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى :
Chief of the Official : الس :
Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750,
2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠البند ٢٢ من جدول الأعمالبرامج وأنشطة لتعزيز السلم في العالم :(أ) تقرير الأمين العام (A/46/549)(ب) مشروعا القرارين (A/46/L.15 و A/46/L.18)الرئيس : اعطي الكلمة لممثلة كوستاريكا التي ستعرض مشروع القرار

A/46/L.15 .

السيدة كاسترو دي باريش (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : يسعدني

أيما سعادة أن أعرض البند ٢٢ من جدول الأعمال " برامج وأنشطة لتعزيز السلم في العالم" . إن عنوان هذا البند الذي نشأ أصلاً عند إعلان الجمعية العام لعام ١٩٨٦ سنة دولية للسلم ، يبين بوضوح العمل الذي تتوقعه شعوب الأمم المتحدة من المنظمة العالمية ورغبتها في احراز أسس أهدافها التي يتوقف عليها بقاء البشرية ، ألا وهو إحلال السلم العالمي .

إن تقرير الأمين العام الذي أعد وفقاً للقرار ١١/٤٤ الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ يبين الأنشطة المتعددة والمختلفة التي تظلم بها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية التي قدمت تعاوناً قيماً وقامت بمبادرات هامة لتأييد الأمم المتحدة لدى اضطلاعها بولايتها . إن الرغبة العامة لشعوب العالم قاطبة قد اكتسبت قوة دفع تبين تصميمنا القوي على تعزيز السلم . ويمكن للمرء أن يلمس هذا على مختلف الصعد الوطنية وكذلك في المجالين الإقليمي والدولي .

إن عمل شعبة دراسات السلم التابعة لإدارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن كان ناجحاً جداً . وعلى الرغم من وضع العديد من البرامج ، أود أن أشدد على برنامج معين لأنه لبساطته ورمزيته يلقى استحساناً لدى أكبر عدد من الأشخاص المنتمين إلى جميع الفئات العمرية ومختلف الأحوال الاجتماعية ، ألا وهو البرنامج المعنون : أشعل

شمعة من أجل السلم" الذي هو مبادرة موجهة لليوم الدولي للسلم . اننا نشجع الوحدة على أن تواصل أنشطتها وتجعل ذلك تقليدا ثابتا بمناسبة اليوم الدولي للسلم . وككل هذه الأنشطة الواردة في تقرير الأمين العام تجعلنا ندرك بصورة متزايدة الحاجة إلى مضاعفة كل نشاط يرمي إلى تعزيز السلم في العالم .

ان الفقرة ٢٦ من التقرير تدرج عددا من الأنشطة الجاري الاضطلاع بها حاليا في كوستاريكا . وتنخرط في هذه الأنشطة الجامعتان الرئيسيتان في بلادي . الجامعة الأولى هي جامعة كوستاريكا في سان بيدرو دي مونتييس دي أوكا ، والأخرى هي الجامعة الوطنية في هيريديا . وبالإضافة إلى ذلك ، تعقد جامعة السلم حلقات دراسية ومؤتمرات طاولت مستديرة بشأن نزع السلاح والسلم ، ولديها برامج للدراسات العليا في العلاقات الدولية والتعاون والاندماج والسلم ، ولديها أيضا برامج عن الأيكولوجيا وحماية الموارد الطبيعية والبيئة . وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر بدأنا برنامجا للدراسات العليا عن الموارد الطبيعية والتنمية القابلة للاستدامة ، بعنوان "الايكولوجيا والسلم" . لقد عقدنا حلقات دراسية عن الدين والسلم ، وعن علاقات العمل ، وحتى عن دور الصحفيين فيما يتعلق بالسلم ، وعقدنا اجتماعا عن المرأة في أمريكا اللاتينية في القرن الحادي والعشرين .

وفي رسالة مؤرخة في ١٢ أيلول/سبتمبر بمناسبة اليوم الدولي للسلم قال الأمين العام ما يلي :

"لقد شهدت السنوات الأخيرة تقدما كبيرا نحو السلم . ان دور الأمم المتحدة في تعزيز السلم قد اتسع وتكشف . اننا الآن أقرب كثيرا مما كنا إلى أن تصبح الأمم المتحدة التي توخاها الميثاق" . (SG/SM/4615)

لقد شهدنا كيف تداعت الهياكل والأنماط القديمة أمام الخيارات الأخرى بما يتفق مع الاوقات التي نعيشها . وعلى الرغم من ذلك ، وعلى الرغم مما اضطلع به من عمل ايجابي ، لا بد من بذل المزيد من الجهود لضمان إحداث تغيير سلمي وإنشاء آليات جديدة وأكثر انصافا لتحسين العلاقات الانسانية والدولية . ولقد نظمت برامج وأنشطة

مختلفة لتعزيز السلم في العالم مع التركيز بصورة مباشرة على العلاقات بين السلم ونوعية الحياة . وأبرزت هذه البرامج والأنشطة الوعي المتزايد بالمفهوم الجديد للسلم . ان الفكرة التقليدية ، التي مؤداها أن السلم هو عبارة عن غياب حالة الحرب فحسب ، قد تغيرت نتيجة الاعتراف باستحالة ارجاء العمل من أجل ضمان بقاء كوكب الارض الى ما لا نهاية . لا يمكن أن ينظر للسلم والامن بوصفهما مفهومين عسكريين بصورة حصرية . ان احلال السلم يتوقف على تحقيق الحرية والعدالة للفرد وتحقيق التنمية البشرية وتنمية الشعوب والتضامن بين أمم العالم .

وهنا يجدر التذكير بالفكرة التي أعرب عنها الممثل الدائم لشيلي في اللجنة الاولى عندما قال :

"يقودني هذا في المحصلة النهائية الى الاعتقاد بأن عائدات السلم الحقيقية ليست مجرد استخدام الموارد المحررة من الميزانيات العسكرية ، على الرغم مما لذلك من أهمية . فعائدات السلم الحقيقية عائدات سياسية وفكرية وثقافية . إن العائد الاول ينبغي أن يتمثل في قدرتنا على التفكير في مشاكل السلم والامن بعقول مفتوحة وعلى أساس معايير حديثة . ويجب أن نبدأ بإدراك أن تجزئة العالم ايدولوجيا حجت مشاكل أمنية أخرى أهميتها تفوق أو على الأقل تعادل أهمية المواجهة بين الدولتين العظميين . اضافة الى ذلك ، شوهت الحرب الباردة تحديد المشاكل وتعريفها فكريا بتقسيمها على أساس رجوعها الى صديق أو عدو ، بدلا من تصنيفها وفقا لقيم شابتة" . (A/C.1/46/PV.3 ، ص ٧١ - ٧٢)

وهناك وعي متزايد في المجتمع الدولي بأن السلم والاستقرار يتجاوزان المجال العسكري . لقد قبلنا فكرة الترابط بين المجالات العسكرية والاقتصادية والايكولوجية . ولعل المجتمع الدولي يكرس في المستقبل القريب الموارد للتنمية البشرية والاقتصادية وللبيئة بدلا من تكريسها للأسلحة . تلك هي رغبتنا الشديدة .

وترى حكومة بلادي أن من الحيوي أن نكافح العنف على جميع المستويات وفي جميع البيئات ، وأن نرسخ في أذهان الناس ضرورة تغليب الحوار على العنف وتغليب المنطق على الشعور بالمرارة ليتسنى للشباب أن يحققوا قريبا توقعهم الى السلم والعدالة الاجتماعية والحرية والتفاهم . وتحقيقا لهذا الهدف لا بد لنا أن نبذل جهدا متواصلا لكي نعزز بصورة أشد تلك العناصر التي ستقودنا الى قرن حاد وعشرين يكون أكثر سلميا وأكثر عدالة وأكثر إنسانية .

وأود الآن أن أعرض تحت البند ٢٢ من جدول الأعمال مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/46/L.15 ، والمعنون : "برامج وأنشطة لتعزيز السلم في العالم" . ويشرفني أن أفعل ذلك نيابة عن البلدان المقدمة لمشروع القرار ، وهي : الأرجنتين ، أنتيغوا وبربودا ، أوروغواي ، أوكرانيا ، بربادوس ، بليز ، بنما ، بوليفيا ، توغو . جزر مارشال ، الجمهورية الدومينيكية ، زائير ، ساموا ، سانت لوسيا ، السلفادور ، السنغال ، السودان ، سورينام ، شيلي ، غرينادا . غواتيمالا ، غيانا ، فنزويلا ، كولومبيا ، المغرب ، نيكاراغوا ، هندوراس . ويسرني أن أعلن انضمام الاتحاد السوفياتي ، وبولندا ، والفلبين ، وقبرص الى قائمة مقدمي المشروع .

يذكر مشروع القرار أن عام ١٩٨٦ قد أعلن بصفته السنة الدولية للسلم . وكان هذا الاعلان حجر الزاوية لتوليد سلسلة من الأنشطة والبرامج المذكورة في تقرير الأمين العام (A/46/549) . وهذه الأنشطة والبرامج أخذت في التزايد وحفزت على مزيد من الاهتمام من جانب الدول الاعضاء في المنظمة ، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والمؤسسات العلمية والتعليمية على جميع المستويات والأفراد الراغبين في التعاون مع الأمم المتحدة ومساعدتها في جهودها الرامية الى تحقيق هدف من أهدافها الفائقة الأهمية ، ألا وهو اقرار السلم في العالم .

ونود أن نبرز الفقرة الرابعة من الديباجة حيث تضع الجمعية العامة في اعتبارها أن السلم ليس عبارة عن غياب حالة الحرب فحسب بل إن التكافل والتعاون من أجل تعزيز حقوق الانسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ونزع السلاح وحماية البيئة والنظم الأيكولوجية وتحسين نوعية الحياة للجميع هي عناصر لا غنى عنها في إقامة مجتمعات سلمية - أي الفقرة التي تنوه بعوائد السلم . وتلاحظ الجمعية أننا نشهد اليوم بارتياح حدوث عمليات تحول سلمية وإيجابية لم يسبق لها مثيل في بلدان كثيرة من بلدان العالم .

وفي منطوق القرار ، تحيط الجمعية علما بتقرير الأمين العام وتعرب عن ارتياحها للأنشطة والبرامج المتعددة المستوحاة من المبادئ التوجيهية التي أعدها

الأمين العام ولما قام به الأمين العام من اطلاق اسم "رسل للسلام" على عدد من المنظمات والمدن لمساهمتها الايجابية في تعزيز السلم . وترحب بالدور الهام والقيّم الذي تؤديه شعبة دراسات السلم التابعة لادارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن في تعزيز السلم ، مشجعة الأنشطة وتبادل المعلومات بشأن المواضيع المتعلقة بالسلم بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والعلمية والمدن في جميع أنحاء العالم ، ومستحثة العمل على تعزيز الأمم المتحدة بوصفها أداة من أجل السلم . كما تشيد بالتحولات الهامة والسلمية التي حدثت في العديد من بلدان العالم في سبيل تحقيق تفهيمات سياسية واجتماعية الى أنظمة حكم أكثر ديمقراطية . وتدعو جميع قطاعات المجتمع الدولي الى مواصلة جهودها من أجل مساعدة الأمم المتحدة في تعزيز السلم في العالم . وأخيرا ، تطلب الى الأمين العام أن يدعوها الى ابلاغه بما تقوم به من أنشطة ومبادرات تحقيقا لهذه الغايات ، وأن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين تقريراً في إطار بند جدول الأعمال المعنون "برامج وأنشطة لتعزيز السلم في العالم" .

وسيكون وفدي والوفود الأخرى المشاركة في تقديم مشروع القرار هذا الذي يهدف الى زيادة الأنشطة والبرامج لتعزيز السلم في العالم الى الحد الأقصى ، في غاية الامتنان لتأييد الأعضاء لنصنا الذي نأمل أن يعتمد بتوافق الآراء . وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تأييدنا لمشروع القرار A/46/L.18 ، الذي سيعرضه ممثل هولندا بعد قليل . ويظهر العنوان الفرعي لهذا المشروع أن هناك خيارات مختلفة لتعزيز احلال السلم والاستقرار في العالم .

ونحن على ثقة من أن الخيار العسكري لا يملح خياراً أوحده ، وأن تكن له أهمية بالغة ؛ إذ يتعين علينا أن نرعى الديمقراطية ، والحرية ، والتنمية ، والموارد الاقتصادية والبشرية ، وحماية البيئة ، لكي يصبح السلم حقيقة . وبالتالي ، فقد رحبنا بهذه المبادرة وانضمنا الى قائمة مقدمي مشروع القرار المعنون "مساهمة معهد ديناميات الشرق - الغرب في برامج وأنشطة تعزيز السلم في العالم" .

الرئيس : أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا الذي سيعرض مشروع القرار

. A/46/L.18

السيد مروزيفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قد يتخذ

تعزيز السلم في العالم أشكالاً عدة . فبالإضافة الى الخطوات المتخذة صوب نزع السلاح ، يمكن أن تساعد بعض التدابير العملية على بلوغ هذا الهدف الرئيسي المائل أمامنا . وهذا ما دفع الوفد البولندي الى المشاركة في تقديم مشروع القرار الخاص بالبرامج والأنشطة لتعزيز السلم في العالم الذي عرضته ممثلة كوستاريكا للتو . ولهذا أيضاً يشرفني بالنيابة عن كل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، واستونيا ، وألبانيا ، وأوكرانيا ، وبلغاريا ، وبيلاروس ، وتشيكوسلوفاكيا ، ورومانيا ، وفرنسا ، وكوستاريكا ، ولاتفيا ، وليتوانيا ، وهنغاريا ، والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة الأمريكية ، أن أعرض ، تحت هذا البند من جدول الأعمال مشروع القرار A/46/L.18 . المتعلق بمعهد ديناميات الشرق - الغرب .

لقد تأسس المعهد في الولايات المتحدة منذ سنتين بناء على مبادرة المؤتمر المعني بحل المشاكل وتحديد الفرص : مشروع السلم ، الذي استضافته الأمم المتحدة في مقرها في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، عقب التغيرات الجذرية في العلاقات بين الشرق والغرب والتحول الجارية ضمن أوروبا الشرقية ، التي بدأت بالتطورات التي حصلت في بولندا في عام ١٩٨٩ . وكان هدفه تشجيع إزالة الحواجز السياسية والاقتصادية في البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي . فالحاجة ماسة الى التعجيل بالتقدم الاقتصادي وبعمليات التكيف .

وتتمثل الميادين الرئيسية لاهتمام المعهد في وضع مخططات للتدريب في مختلف أساليب الإدارة والممارسات القانونية والاجراءات البرلمانية وغير ذلك من المهارات المهنية . ويجري إعداد أنماط مختلفة البرامج ، بالتشاور مع عدة جامعات ، بقصد التوصل الى منهاج شامل يمكن للجامعات والمنظمات الدولية أن تدرب به المديرين وغيرهم من المهنيين . وسيتولى المعهد كذلك تنفيذ برنامج تدريبي مواز للبرلمانيين في إطار عقد القانون الدولي .

وكجزء من برنامج المديرين سيقوم المعهد بترتيب فرص زمالات ملائمة يوفرها القطاع الخاص . وبذلك فإن أنشطة معهد ديناميات الشرق - الغرب تظل بجلاء ضمن دائرة اهتمام الأمم المتحدة ، وخاصة إذا أخذنا في اعتبارنا النوايا التي تردد كثيرا بشأن اضعاف المزيد من الصبغة العملية على جهود المنظمة الرامية الى مساعدة الدول الاعضاء التي يهملها الامر ، في إعادة هيكلة اقتصاداتها .

وبمقتضى مشروع القرار ، تعترف الجمعية بعملية التحول الى أنظمة أكثر ديمقراطية ، الجارية الآن في العديد من البلدان ، وكذلك بأن تيسير هذه العملية ينبغي ألا يترك خارج نطاق اهتمام منظماتنا . وفي هذا الإطار ، تعرب الجمعية في إحدى فقرات الديباجة عن التأييد لتعزيز الروابط السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين جميع البلدان والمناطق في العالم عن طريق تعزيز مزيد من الاتصالات وتبادل واقتسام الخبرة والمعرفة .

كما ترحب الجمعية ، بمقتضى مشروع القرار ، بإنشاء المعهد وتوصي أيضا بأن يقوم من بين أنشطته بدراسة المسائل والمشاكل المتعلقة بالعملية الانتقالية بفرض تخفيف عبء إعادة الهيكلة وتخفيف التوترات الممكنة التي قد تقوض الاستقرار والسلام الدوليين . وتعرب الجمعية في مشروع القرار عن الأمل في أن يلقي المعهد أكبر دعم ممكن عن طريق الاسهامات الطوعية التي تقدمها القطاعات العامة والخاصة .

ليست هناك آثار مالية مترتبة على تنفيذ مشروع القرار فيما يخص منظومة الأمم المتحدة . واسمحوا لي بأن أعرب عن أمني الوطيد في أن يعتمد دون تصويت .

السيدة كوديكارا (الغلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في الوقت الذي نتكلم فيه في هذه القاعة المخممة للسلام في العالم ، يعقد توا مؤتمر سلام آخر ، هذه المرة في مدريد ، يركّز على النزاع العربي الاسرائيلي المزمّن . ومنذ اسبوع أنهى مؤتمر باريس بشأن كمبوديا عمله بالتوقيع على اتفاقات سلام تحدد وتضمن تسوية سياسية شاملة للنزاع الكمبودي . وفي شهر أيلول/سبتمبر الماضي جرى التوصل الى اتفاقات في نيويورك بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني كانت بمثابة خطوة أخرى تجاه السلام في امريكا الوسطى . وقبل ذلك بشهور ، استعادت دول البلطيق سلامها النفسي على أساس مساواتها في السيادة مع الدول المجاورة . هذه التطورات الايجابية ، وأخرى عديدة وإن كانت قابلة للحصر ، وقعت في أعقاب تغييرات كبيرة حقا طرأت على العلاقات بين الدولتين العظميين خلال السنوات القليلة الماضية . والواقع ان نهاية الحرب الباردة قد عززت فرص السلام العالمي .

وابتهاجا بهذا الكثير الذي تحقق ، وقف متكلمون موقرون من جميع أنحاء العالم على هذه المنصة يتغنون بأهازيج النصر ويتكلمون ببلاغة عن فجر عصر جديد ، نظام عالمي جديد . وأجريت أيضا حسابات شتى لما سمي بعائدات السلام . ولكن ، كما لاحظ الأمين العام في تقريره بشأن هذا البند من جدول الأعمال فإن : "انتهاء الحرب الباردة ... لم يخلق عالما مسالما" . (A/46/549 ، الفقرة ٣٦)

وهناك سبب واضح لهذا : أننا لا نحصد إلا ما نزرع . وعائدات السلام لا يمكن جنيها إلا وقتما وحيثما نقدم استثمارات حقة للسلام . وتماثما مثل الاستثمارات الاقتصادية ، فإن صنع السلام وحفظ السلام ينطويان على مخاطر ، والعائدات قد تحتاج الى وقت كي تتحقق . ولكن مما يبعث على التشجيع أن طبيعة السلام طبيعة تجعلنا نرى أنه ما من بادرة سلام تفقد أهميتها لأنها بالغة الصغر ، كما أنه ما من جهد للسلام يتعذر علينا القيام به لأنه بالغ الكبر . احتفالا باليوم الدولي للسلام هذا العام ، أعلنت الرئيسة كورازون أكيينو الأسبوع من ٧ الى ١٤ أيلول/سبتمبر اسبوعا للعب السلام في الغلبين . ولم يكن ذلك على سبيل الاستهانة بمشاق صنع السلم بل كان بالاحرى وسيلة لاسترعاء اهتمام سفارنا الى امكان التمتع باللعب دون مدافع والى امكان التمتع بمستقبل يخلو من العنف . وأيضا ، تمشيا مع موضوع هذا العام لليوم الدولي للسلام ، أصدر رئيس أساقفة مانيلا رسالة رعوية الى جميع الكنائس يدعوها فيه الى تنظيم احتفالات تضاء فيها الشموع يوم ١٧ أيلول/سبتمبر الماضي .

ولتعزيز التماثل الوطني والسلام مع العدل في الغلبين . تستمر جهود التفاوض بين حكومتنا والعناصر النافرة في مجتمعنا . ومؤخرا أفرج عن الضباط العسكريين المتهمين بالتواطؤ في الانقلابات الفاشلة ضد سلطتنا الدستورية تشجيعا لقادتهم على التخلي عن ارتكاب المزيد من العنف . كما تجري بهمة محادثات على المستوى المحلي مع المتمردين اليساريين . وتقدم الى الحكومة الناشئة للمنطقة المتمتعة بالحكم الذاتي

في جنوب الفلبين جميع أنواع المساعدات والاموال من مواردها المحدودة لتمكينها من تعزيز السلام والتنمية . واعطيت السيدة الاولى السابقة وامرتها إدنا بالعودة الى البلاد .

ان استثمارات السلم هذه وغيرها تمثل ، دون شك ، مخاطر لبلدنا ، لكن التحديات من أجل السلام الدائم لا يمكن التغلب عليها إلا اذا ووجهت بصورة مباشرة . إن قضية السلام ليست على أية حال قضية تصلح لضعاف العزائم لأنه اذا كان السلام الدائم قابلا للتحقيق أصلا ، فإن ما سيتحقق هو التصميم الذي لا يتزعزع .

لقد شارك وفد بلادي كوستاريكا ودولا أخرى في تقديم مشروع القرار A/46/L.15 ، ونحن نؤيد أيضا مشروع القرار A/46/L.18 الذي عرضه ممثل بولندا على أمل أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرارين بتوافق الآراء . إننا نعتقد أن الاتجار بالسلام يمكن أن يكون أقوى من الاتجار بالحرب .

واذا كانت شائعات الحرب قد نجحت في الماضي في الزج بالمتخصصين المترددين في حروب فعلية لها عواقب مأساوية ، فإنه من الممكن جدا أن ينتصر السلم بدفع العقلاء دفعا الى الجلوس على مائدة المفاوضات . ان رسالة السلام رسالة عالمية والنهوض بها تجربة يمكن تقاسمها مع الغير دائما .

السيد سيدوروف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : من أهم سمات القضية المعروضة علينا أنها تستهدف تعبئة المزيد من جهود المجتمع الدولي من أجل تشكيل هيكل عالمي جديد النوعية . وقد درس الوفد السوفياتي بعناية تقرير الأمين العام (A/46/549) ، ويتضح منه أن الجهود الرامية إلى تحقيق السلم تبذل على المستوى الحكومي وتعززها جهود متوازنة من جانب المنظمات غير الحكومية والدوائر الاجتماعية والعلمية في إطار تدابير تدعيم النظام العالمي . وكما يوضح التقرير فإن هذه الجهود تبذل في جميع مناطق العالم .

وفي رأينا أن مشروع القرار A/46/L.15 الذي قدمته ممثلة كوستاريكا . يعبر تعبيراً ملائماً عن أهمية مواصلة بذل الجهود لمساعدة الأمم المتحدة في ضمان الأمن العالمي .

ويتعلق مشروع القرار A/46/L.18 الذي قدمته بولندا بأنشطة معهد ديناميات الشرق - الغرب بغية تقديم مساعدات عملية للمجتمعات التي تمر بفترة تطور انتقالية ، والمساعدة في تشكيل مؤسسات ديمقراطية ، وآليات سوقية . ويتضح بجلاء من مشروع القرار هذا أنه لاقامة نظام عالمي عادل يمكن الاعتماد عليه يجب تحقيق تعاون دولي في سبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع أعضاء المجتمع العالمي عن طريق التوسع في الاتصالات وتبادل التجارب والمعرفة .

ونظراً لفحوى مشروع القرارين ، فإن الاتحاد السوفياتي ينضم إلى مقدمي المشروعات ويأمل أن يحصل على التأييد العالمي هنا .

الرئيسي : تنتقل الجمعية العامة الآن إلى النظر في مشروع القرارين

المعروضين عليها .

ستبت الجمعية أولاً في مشروع القرار A/46/L.15 المعنون "برامج وأنشطة لتعزيز السلم في العالم" . وقد أبلغت الآن أن كوت ديفوار انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/46/L.15

بالإجماع ؟

اعتمد مشروع القرار A/46/L.15 (القرار ١٤/٤٦) .

الرئيسي : تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/46/L.18 المعلنون "مساهمة معهد ديناميات الشرق - الغرب في برامج وأنشطة تعزيز السلم في العالم" . وقد أبلغت أن السلفادور وغواتيمالا قد انضمتا الى قائمة مقدمي مشروع القرار .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/46/L.18 ؟

اعتمد مشروع القرار A/46/L.18 (القرار ١٥/٤٦) .

الرئيسي : أعطي الكلمة الآن الى الممثلين الذين يرغبون في شرح مواقفهم بالنسبة للقرارين اللذين اتخذا الآن . وأود أن أذكر الاعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، يقتصر تعليل التصويت على عشر دقائق وتدلي به الوفود من مقاعدها .

السيد هينش (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود بالنيابة عن المجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء أن أدلي ببعض الملاحظات على القرار المعلنون "برامج وأنشطة لتعزيز السلم في العالم" الذي اتخذته الجمعية العامة الآن بتوافق الآراء .

وأرجو أولا أن أذكر بالتأييد التام الذي تقدمه دائما المجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء لاهداف السنة الدولية للسلم .

ومع ذلك ، فالمجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء لديها تحفظات على بعض جوانب القرار المعروف علينا . وكما فعلت في مناسبات سابقة ، فإنها ترى أنه لا بد من استرعاء انتباه الجمعية العامة مرة أخرى الى المبادئ التوجيهية للسنوات الدولية الموضوعة عام ١٩٨٠ ، وهي مبادئ لم يراعيها قرار الجمعية العامة ١١/٤٤ ولا القرار الذي اتخذ الآن . ويبدو أن خوف المجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء أصبح حقيقة واقعة بادراج بند على جدول أعمال الجمعية العامة بعنوان "برامج وأنشطة لتعزيز السلم في العالم" ، وذلك بمثابة ادامة عملية كان الواجب أن تتم خلال السنة ذات الصلة ، أي قبل انتهاء عام ١٩٨٦ .

وبالإضافة الى ذلك ، تود المجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء الاشارة الى أن الفقرة ٣ من منطوق القرار تشير الى وحدة دراسات السلم التابعة للأمم المتحدة ، التي يعهد اليها ما يبدو أنه متابعة للسنة الدولية للسلم . وتشك المجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء في الحاجة الى هذا الهيكل أو جدواه نظرا لأن تعزيز السلم في العالم هو سبب وجود الأمم المتحدة ذاتها . وعلى المستوى الاداري البحت يبدو أنه من غير المجدي أن نعهد الى وحدة دراسات السلم بالمهام المعيبة المتنوعة الواردة في الفقرة ٣ من منطوق القرار .

ويجب أن نصر على تكرار تلك التحفظات لكي تؤخذ بعين الاعتبار عند صياغة التقرير المطلوب من الأمين العام تقديمه في الفقرة ٦ من منطوق القرار .

إلا أنه نظرا لاهتمام الوفود التي أتت بالشرف بالكلام نيابة عنها بالسلم وتعزيز الأمن الدولي وتسوية الصراعات بالطرق السلمية ، فإنها قد انضمت الى توافق الآراء على الرغم من تحفظاتها القوية بشأن القرار الذي نظرنا فيه الآن .

السيدة سكيموين (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ،

بالنيابة عن بلدان الشمال الخمسة ، ايسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج ، أن أذكر أننا وإن كنا قد انضمامنا الى توافق الآراء بشأن القرار ، فإن لدينا تحفظات بشأن بعض عناصر النص . وفي هذا الصدد ، توافق بلدان الشمال على تعليل الموقف الذي أدلى به ممثل هولندا بالنيابة عن الدول الاعضاء في المجموعة الأوروبية .

الرئيس : بذلك نكون انتهينا من النظر في البند ٣٣ من جدول الاعمال .

بيان للرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما يعلم جميع الاعضاء ، فإنني أقوم بمشاورات مكثفة الآن مع جميع الوفود . ومن المسائل التي سنناقشها ترشيح جدول أعمال الجمعية العامة . وفيما يتعلق بهذه المناقشات ، سأكون ممتنا للغاية إذا ما فكرت الوفود بجدية ، عند النظر في طلب إدراج أي بند في جدول الأعمال أو تقديم أي مشروع قرار ، فيما إذا كان طرح المسألة سيعزز هيبة وسلطة وفاعلية الجمعية العامة . إن تقديم أي مشروع قرار ينطوي على قدر كبير من العمل بالنسبة للجمعية والامانة وكل الحكومات الاعضاء . وإذا كان في مقدورنا أن نحقق هدفا ما بأساليب أخرى غير تقديم مشروع قرار فإننا سنسهم بذلك في تحقيق الاهداف المتوخاة في المشاورات التي أجريها في الوقت الحاضر .

بند جدول الاعمال ١٣٧

إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين
المتصلة بهما : تقرير الأمين العام (A/46/578)

الرئيس : لقد عم صباح اليوم تقرير الأمين العام عن الهيئات الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما في الوثيقة A/46/578 .

السيد كوفور (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أشرت مجموعة الـ ٧٧ بطرق مختلفة التزامها بعملية إعادة تشكيل الأمم المتحدة لجعلها أكثر فاعلية في اضطلاعها بالمسؤوليات التي أناطتها بها الدول الاعضاء بموجب الميثاق . وقد بادرنّا بتقديم اقتراحات عديدة للإصلاح في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . وأدت إحدى المبادرات الأخيرة إلى اعتماد الجمعية العامة بتوافق الآراء القرار ٣٦٤/٤٥ في ١٣ أيار/مايو ١٩٩١ . وفي هذا القرار وافقت الجمعية العامة على عدد من تدابير الإصلاح المتعلقة بتنظيم وعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ونأمل أن تبرز هذه التدابير هيبة المجلس وسلطته وفاعليته ، وخاصة في الاضطلاع بدوره التنسيقي .

لقد أنشأ هذا القرار برنامجا للقيام بعملية إعادة التشكيل . وتنفيذا لهذا القرار ، قررت الجمعية العامة أن تقوم في هذه الدورة باستعراض آلياتها الفرعية وكذلك آليات المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وينبغي النظر إلى هذا الاستعراض على أنه خطوة أخرى في عملية إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدانين المتصلة بهما - وهي العملية التي بدأها القرار .

ولا بد أن نذكر أنفسنا بالهدف العام لعملية إعادة التشكيل المتمثل في :
"الحاجة إلى زيادة فعالية كفاءة أداء الجهاز الحكومي الدولي لمنظومة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدانين المتصلة بهما كي يصبح أكثر استجابة لاحتياجات تحسين التعاون الاقتصادي الدولي وتعزيز التنمية في البلدان النامية . " (القرار ١٧٧/٤٥)

وفي هذا الصدد ، نود أن نؤكد أن ولايات وألويات الأجهزة الفرعية التي قررتتها الأمم المتحدة لا تزال صالحة ويجب الإبقاء عليها . لذا ، فإن عملية إعادة التشكيل لا تستهدف تغيير ولاية الأجهزة الفرعية ولا إعادة ترتيب أولوياتها ، بل إنها ، على العكس ، تتعلق بتحسين أدائها وتنفيذها للبرامج . وفي معظم الحالات ، ستندرج إعادة التشكيل على تعزيز الأجهزة المعنية . فعلى سبيل المثال ، هناك حاجة واضحة إلى تعزيز اللجان الاقتصادية الإقليمية ، وخاصة تلك الموجودة في البلدان النامية .

ولا يخفى على أحد أن هذه مهمة ليست سهلة خصوصا أن هناك حوالي ١٥٠ هيئة فرعية يجب أن تشملها عملية إعادة التشكيل . وقد كرست اللجنة الخاصة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وقتا وجهدا كبيرين لدراسة مختلف الأجهزة الفرعية وحصلت في هذه العملية على معلومات مفيدة عن تنظيم هذه الأجهزة وعملها . ولكنها ، لم تتمكن للأسف من تقديم أي توصيات متفق عليها . ومع ذلك ، تعتقد مجموعة الـ ٧٧ أن روح الإصلاح لم تتركنا ، وإنما ينبغي أن نبني على تجربة اللجنة الخاصة بالاستفادة من المعرفة المكتسبة وتجنب الثغرات التي أعاق عملها في النهاية .

وكما حدث في اللجنة الخاصة ، يبدو لنا أنه ليس لدينا وقت ، في هذه الدورة ، للقيام باستعراض لكل هذه الأجهزة . ولكن ، إذا كنا نريد أن نتمسك بولايتنا ، لا يمكننا أن نعتمد نهجا إرتجاليا أو مخصصا فنركز على عدد معين من الأجهزة يجري اختياره عشوائيا لإعادة التشكيل . لا بد أن يكون النهج شاملا إذا كنا نريد أن نضمن الاتساق . وإنما نعتقد بضرورة وضع معايير شاملة لتقييم أداء كل الأجهزة الفرعية .

وحتى إذا لم نستطع بحث كل الأجهزة الفرعية في هذه الدورة ينبغي لنا أن نتأكد بأن الأجهزة التي لم تجر دراستها سيتم تقييمها على أساس نفس المعايير . ومع ذلك ، سيكون من الضروري تطبيق المعايير بمرونة اعترافا بحقيقة أن خصائص بعض الأجهزة قد تجعل من الضروري النظر في بعض الاستثناءات . ولكن سيكون من اللازم إثبات الحاجة إلى هذه الاستثناءات بوضوح . وبذلك نكفل لعملنا صفتي المنهجية والاتساق . وسيلزم الاتفاق على جدول زمني لدراسة كل الأجهزة الفرعية كجزء من الصفقة الشاملة لمواصلة عملية إعادة التشكيل .

وستطبق ، بطبيعة الحال ، كل المبادئ المتفق عليها في القرار ٣٦٤/٤٥ . مع ذلك ، دعوني أؤكد على أهمية المبدأ الوارد في الفقرة ٣ (ج) من مرفق هذا القرار التي تنص على ما يلي :

"الإرادة السياسية شرط أساسي لازم لتعزيز التعاون الدولي . وستبقى الأهداف الاجتماعية - الاقتصادية للأمم المتحدة غير قابلة للتحقيق إذا لم تتوافر الإرادة السياسية اللازمة لدى جميع الدول ."
(A/RES/45/264 ، ص ٣)

إن الطريقة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة في مجموعها بمسؤولياتها ، سواء على نحو فعال أو غير فعال ، تتوقف إلى حد كبير على ما تسمح به الدول الاعضاء ، وهي عادة مراة تعكس قيم وسياسات الممثلين الكبار . والتحليل الوثيق للأجهزة التي حددتها البلدان المتقدمة بوصفها تحتاج إلى إعادة تشكيل سوف يكشف أن نفس البلدان المتقدمة لم تشارك بنشاط في هذه الأجهزة ، وإنها ، لكونها تظلع بالأدوار المسيطرة ، فقد أضر غيابها بمداولات هذه الأجهزة وأدائها . وعلى سبيل المثال ، لا يمكن أن نناقش بجدية العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية في الأمم المتحدة في غياب البلدان الصناعية . ولهذا ، نود أن نؤكد على أن الإرادة السياسية لا بد أن يثبتها الجميع خلال عملية إعادة التشكيل وما بعدها* .

أود أن أوضح قضية واحدة تتعلق بعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد إصلاحه . وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٤٥ ، سيختار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته التنظيمية الموضوعات للدورة التي تعقد على المستوى الرفيع ولقطاعات التنسيق . وأيضا كانت مدخلات الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، فإن الهدف منها هو تسهيل عملية صنع القرار في المجلس في هذا الصدد ولا ينبغي أن تفهم على أنها نهائية . والمجلس الاقتصادي والاجتماعي نفسه هو الذي سيتخذ في دورته التنظيمية القرار النهائي في هذا الصدد .

تود مجموعة السبعة والسبعين أن تتعهد بالتعاون والدعم مع الرئيس في أدائه لمسؤولياته المتعلقة بهذا البند . وسيكون موقفنا بناء ، كما كان الحال دائما .

السيد ماجور (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المسألة التي

أعرض لها اليوم ، بالنيابة عن المجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء ، مسألة عاجلة ، وهي نفس الوقت مسألة حساسة . إن إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتعلقة بهما ينبغي أن تتم بدرجة أكبر

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بينانيتش (توغو) .

وذلك بإتخاذ خطوات حاسمة إلى الامام ، وعليها في نفس الوقت أن ندرس بعناية سويا في إطار حوار مفتوح للتعرف على أفضل الطرق للمضي قدما إلى الامام حقا .

هذه مسألة ملحة لاننا يتعين علينا أن نستخدم الزخم الحالي . ربما لم يحدث من قبل أن وضعت هذه الثقة الكبيرة بالامم المتحدة كما هو الحال الآن . إن الغرب والجنوب والشرق يودون أن تستخدم الامم المتحدة على نحو أفضل . هذه المسألة حساسة ودقيقة لان إعادة التشكيل والتنشيط في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي ذات تاريخ طويل ، ولم تواجه نجاحا مستمرا في كل الاوقات . لقد حلت اللجنة الخاصة ودرست بعمق مهام منظومة الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، ولكنها لم تتمكن في النهاية من أن تقترح توصيات ملموسة . بيد أننا نرى أن عمل اللجنة الخاصة قد خدم غرضا طيبا ، وفقا للمناقشات التي تلت ذلك ، أولا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبعد ذلك في الجمعية العامة .

لقد أسهمت تلك المناقشات في تفهم أفضل لمهام الامم المتحدة في هذين المجالين وكانت بمثابة منصة إطلاق للكثير من الافكار الجيدة التي تحتل الآن مركز المدارة بشكل متزايد . وقد أدت أيضا إلى بعض التحسينات الملموسة ، ولا سيما بالنسبة لاداء المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، توجت بالقرار ٣٦٤/٤٥ ، الذي اعتمدته دورة الجمعية العامة المستأنفة في أيار/مايو من هذه السنة . ونحن نعتبر النتائج التي حققتها تلك الدورة المستأنفة خطوة هامة إلى الامام في هذه العملية .

كل هذا أسهم في خلق ثقة جديدة متبادلة وفي الاقتناع باننا نستطيع وعلينا أن نجعل الامم المتحدة قادرة لا على مواجهة تحديات اليوم فحسب ولكن أيضا تحديات الغد . والشعوب لديها تطلعات رفيعة بالنسبة للامم المتحدة وتريد من الامم المتحدة أن تلعب دورا رئيسيا في قيام نظام عالمي جديد - نظام يشمل الميدانين الاقتصادي والاجتماعي أيضا . ومن أجل أن نبلغ ذلك الهدف ، يجب تكثيف هياكل الامم المتحدة وإعادة تنشيط الطريقة التي نتناول بها بعض المسائل فيها .

تميزت دورة الجمعية العامة الخامسة والاربعون المستأنفة بثلاثة إنجازات رئيسية في هذا المقام . أولا ، لقد وضعت المبادئ الاساسية والتوجيهية لعملية إعادة

التشكيل . ثانيا ، تم التوصل إلى اتفاق بشأن سلسلة من التدابير التي بموجبها أنشئ مجلس إقتصادي واجتماعي مدعم وموضوعي ، يجري فيه حوار مضموني ورفيع المستوى بشأن مسائل السياسة العامة الرئيسية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتعلقة بهما . ثالثا ، وضع جدول أعمال لا حصري وجدول زمني منطقي ، يمل إلى دورة الجمعية العامة الثامنة والاربعين ، والإجراءات المقبلة في ميدان إعادة التشكيل والتنشيط في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتعلقة بهما .

وعلى الجمعية العامة في دورتها الحالية أن تستعرض الهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية بهدف إعادة التشكيل والتنشيط الممكنة وتحسين مسؤوليات الإبلاغ والإجراءات بغية تفادي الازدواجية .

واتفق على أن ذلك الاستعراض ينبغي أن يركز ، في جملة أمور ، على المعايير التالية : أولا ، يجب أن يضمن أن يكون إنجاز البرامج لهيئة فرعية على نحو يفي بحاجات الدول الاعضاء ويتمشى مع الاهداف والاولويات الخاصة بالامم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . ثانيا ، تطبيق نفس المبادئ الاساسية والتوجيهية لتعزيز فعالية وكفاءة الآلية الفرعية على النحو المتفق عليه في القرار ٣٦٤/٤٥ . ثالثا ، تفادي تصنيف المهام التقنية العالية للأجهزة الفرعية وأفرقة الخبراء تحت مبادئ عامة من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وأخيرا ، ينبغي كفالة أن تكون الآلية الفرعية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتعلقة بهما قادرة على تقديم التوصيات السليمة والمشورة على أنها مدخلات ، لنظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة وقراراتهما لا كبديل عن ذلك النظر وتلك القرارات .

كان مطلوبا من الأمين العام أن يوفر للجمعية العامة في هذه الدورة معلومات خاصة في هذا الشأن ، بما فيها معلومات عن مركز الهيئات الفرعية وإجراءات الإبلاغ الخاصة بها ، بغية تسهيل استعراض الهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة . ونود أن نعرب عن تقديرنا للأمانة العامة على المعلومات التي وفرتها لنا .

تم خلال دورة الميف الماضي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، المعقودة في تموز/يوليه ١٩٩١ - وهي آخر دورة من هذا النوع - تبادل وجهات نظر أولية بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٦٤/٤٥ . وفي البيان الذي أدلينا به بالنيابة عن المجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء ، أدلينا بعدة ملاحظات فيما يتعلق بإعادة تشكيل الآليات الفرعية . وذكرنا على وجه التحديد أن كثيرا من الهيئات الفرعية تؤدي مهامها على نحو معقول ، ومن ثم ليست هناك حاجة للدخول في استعراض شامل لجميع الهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . وأوضحنا أيضا أن إعادة التشكيل لا تستهدف إلغاء النظر في مسائل معينة ، بل على العكس من ذلك ، توجيه اهتمام نوعي أفضل تركيزا إلى تلك المسائل من أجل زيادة قدرة منظومة الأمم المتحدة على تناولها بفعالية . وقلنا إن إعادة التشكيل ينبغي أن تركز على المسائل التي يجب تناولها بفعالية وعلى الهيئات التي ينظر إليها على نطاق واسع على أنها لا تؤدي المهام التي أنشئت من أجلها . وأخيرا ، سلمنا بالحاجة إلى خبرة استشارية عالية وتوصيات خاصة بالسياسة العامة ذات الصلة للتوصل إلى فهم أفضل لتلك المسائل داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ليتسنى تطوير سياسات مشتركة والاتفاق على الإجراءات المناسبة .

وفي المناقشة نفسها التي جرت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، طرحت المجموعة الأوروبية والدول الاعضاء فيها ، كقائمة غير حصرية ، أربعة موضوعات محددة تستحق معالجة أفضل في الامم المتحدة : الموارد الطبيعية ، المصادر الجديدة والمتجددة للطاقة ، العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، التعاون التقني بين البلدان النامية . وأشارت بعض الوفود موضوع الغذاء ، وعلى وجه الخصوص دور مجلس الأغذية العالمي في هذا المقام .

يمكن النظر في خيارات متعددة لتحسين الطريقة التي تتناول فيها الامم المتحدة هذه القضايا . فعلى الصعيد الحكومي الدولي ، تتحمل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، كجهازين تأسسا بموجب الميثاق ، المسؤولية عن وضع السياسات على صعيد المنظومة بشأن المسائل المعنية . وهذه السياسات يمكن مناقشتها حسب الاقتضاء على أساس مرة كل سنتين في إطار البند ذي الصلة من جدول الأعمال . وتتمثل إمكانية أخرى في تخصيص جزء من قطاع التنسيق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لاستعراض أنشطة منظومة الامم المتحدة في مجال أو مجالات محدد بين فترة وأخرى . وقد يكون من المستصوب أيضا ، تبعا للأهمية الانية لموضوع محددة ، أن يولي المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو الجمعية العامة اهتماما خاصا في مرحلة ما لهذه الموضوعات وذلك في مناقشة رفيعة المستوى أو قطاع رفيع المستوى .

ونقترح أن تركز المناقشات بالدرجة الاولى في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة على أنشطة منظومة الامم المتحدة في مختلف المجالات ، ووضع الاولويات في برامج العمل ، والتنسيق بين منظمات الامم المتحدة المعنية ، وتعزيز التبادلات الدولية الخاصة بالجوانب المحددة للمسائل ذات الصلة . وعليها أن تقدم مبادئ توجيهية عامة لهيئات الخبراء في المجالات الخاصة بها ، وهياكل دعم الامانة العامة فيما يتصل ببرامج عملها . وبوسع كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ، أيضا التقدم بطلبات محددة لهيئات الخبراء للحصول على مدخلات للمناقشات في مؤتمرات الامم المتحدة وفي الاجتماعات الاخرى رفيعة المستوى .

وعلى صعيد الخبراء ، فمن المعترف به عموماً أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بحاجة إلى مشورة رفيعة المستوى من الخبراء لبلوغ فهم أفضل للمسائل المطروحة . وينبغي أن توفر لهما تحليلات متعمقة وتوصيات خاصة بالسياسة العامة أو الخيارات ذات الصلة ، والتي على أساسها يكون بوسعهما تقديم مبادئ توجيهية عامة للعمل المستقبلي في الأمم المتحدة بشأن هذه المسائل .

أما بالنسبة لمسألة العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، فنقترح تحويل اللجنة الحالية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إلى هيئة خبراء ، مع استخدام اللجنة الاستشارية الحالية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية كأساس لها . وفيما يتعلق بمسألة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، نقترح أيضاً أن تُحوّل اللجنة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة إلى هيئة خبراء ، مستفيدة بذلك من ترتيباتها الحالية المخصصة للخبراء .

وهيئات الخبراء هذه ، التي ترفع تقاريرها إلى الجمعية العامة بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ينبغي أن ينصب عملها على رسم سياسة عامة هدفها تعزيز التعاون الدولي في مجال العلم والتكنولوجيا للتنمية ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، على سبيل المثال ، من خلال تشجيع عقد حلقات دراسية وحلقات عمل محددة بشأن مسائل ذات أولوية ، وذلك من خلال توفير المشورة بشأن السياسة العامة من خلال تقاريرها الخاصة بالمسائل ذات الأولوية - ولا سيما للبلدان النامية - وعن طريق توفير المدخلات في المداولات التي تجري في الأمم المتحدة بشأن المسائل التي تحتل فيها مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة أو العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية دوراً هاماً . وينبغي أن تتكون هيئات الخبراء من عدد محدد من الخبراء . وينبغي أن يكون الخبراء من نوعية ممتازة وعلى دراية تامة بالتعاون الدولي في مجالات العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، وأن يتميز توجههم بالتركيز على السياسة العامة .

إن تكوين هيئات الخبراء ينبغي أن يكفل توفر خبرة تمثيلية كافية في الموضوعات التي تعالجها وذلك كي يتم تبادل الدراية والخبرة ، بينما نضمن في الوقت

نفسه أن يكون عمل هيئة الخبراء متسقاً خصوصاً مع حاجات ومصالح البلدان النامية . ويمكن أن يقوم الأمين العام بترشيح الخبراء لفترة محددة من الزمن بعد إجراء المشاورات الملائمة .

أما بالنسبة لمسألة الموارد الطبيعية ، فإننا نقترح إنهاء عمل لجنة الموارد الطبيعية . فإن مشورة الخبراء فيما يتعلق بالمجالات الثلاثة التي تناقشها اللجنة - المياه ، والطاقة ، والموارد المعدنية - ينبغي نشدانها في محافل أخرى داخل الأمم المتحدة . وأما بشأن مشورة الخبراء المتعلقة بالمعادن فينبغي الحصول عليها من لجنة السلع الأساسية التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، حيث أن هذه اللجنة المعنية أيضاً بالمعادن . وينبغي الحصول على مشورة الخبراء المتعلقة بتنمية مصادر المياه من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وربما من إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية ، واللجان الاقتصادية الإقليمية أو هيئات مختصة مماثلة أخرى . ومشورة الخبراء بشأن النواحي المتعددة للطاقة يمكن أن تضاف إلى ولاية هيئة الخبراء الخاصة بالطاقة الجديدة والمتجددة .

ومسألة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يجب أن تكون ، فيما نرى ، من مسؤولية مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وعلى البرنامج أن يكرس قطاعاً خاصاً من اجتماعات مجلس الإدارة لمناقشة المسألة كل عامين وأن يُبلغ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بشأنها . هذا الترتيب ينبغي أن يصبح ساريماً بعد قيام اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بإجراء الاستعراض النهائي لخطة عمل بوينس آيريس وبعد ضمان أن الاستراتيجية الجارية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية قد وضعت في منظورها الصحيح ويجري تنفيذها .

وبالنسبة للغذاء ، فإننا نوصي أن يطلع الأمين العام بإجراء دراسة بشأن العلاقة بين مجلس الأغذية العالمي ومجلسي إدارة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي .

أخيرا ، وفي ضوء هذه المقترحات ، ينبغي إجراء تعديلات ملائمة لهياكل الأمانة العامة وفقا لهذه التغييرات وتعزيزا للخبرة المتاحة داخل أمانة الأمم المتحدة بغية تحسين نوعية نواتجها . هذه التحسينات المقترحة في مهام بعض الهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة من شأنها ، إذا ما تم الاتفاق عليها ، أن تكون خطوة هامة أخرى في عملية إعادة التشكيل والتنشيط . ومن البديهي أنها ليست أكثر من خطوة أخرى ، إذ أن المسألة الأكبر الخاصة بالازدواجية في جدول أعمال اللجنتين الثانية والثالثة ، وأيضا مجلس إدارة التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ستم مناقشتها في الدورة المقبلة للجمعية العامة .

إننا نتطلع إلى العمل مع الآخرين بشأن هذه المسألة ، ويحدونا الأمل أن تبدأ المشاورات في المستقبل القريب وعلى أساس مقترحات ملموسة .

السيد كاريبا (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتناول المسألة الهامة المتعلقة بإعادة تشكيل وتنشيط الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات ذات الصلة نيابة عن الدول النوردية الخمس : ايسلندا ، الدانمرك ، السويد ، النرويج وبلدي فنلندا .

سَلِّم كل من الإعلان الخاص بالتعاون الاقتصادي الدولي والاستراتيجية الإنمائية الدولية الجديدة بالدور الحيوي الذي ينبغي أن تقوم به الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة في تيسير التعاون الدولي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . ولكن هناك رأي شائع مفاده أن منظومة الأمم المتحدة في هذين المجالين لا تستجيب بما فيه الكفاية ولا تعمل بالفعالية التي تتطلبها منها المشاكل والتحديات الكبرى التي تواجهها الإنسانية .

إن بلدان الشمال لها مصلحة كبيرة في تعزيز التعاون الدولي ، وخاصة عن طريق الأمم المتحدة . وباعتبارنا أكبر المساهمين في منظومة الأمم المتحدة على أساس نصيب الفرد الواحد ، فإننا ملتزمون ، على الأقل لدفعي الضرائب في بلدنا ، بأن نضمن فاعلية أنشطة المنظمة وأثر هذه الأنشطة . ولذلك رحبنا بشدة بالاتفاق الذي أمكن التوصل إليه في الربيع الماضي ، بناء على مبادرة من مجموعة ال ٧٧ ببدء عمليات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي . لقد أبرز القرار ٣٦٤/٤٥ مجموعة واسعة من الموضوعات التي تدخل في عملية الإصلاح ووضع جدولاً زمنياً يمكن على أساسه تناول بعض جوانب هذه الإصلاحات .

لقد اتفق على أن تستعرض الدورة السادسة والأربعون للجمعية العامة ، الهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بغية إعادة تشكيلها وإعادة تنشيطها قدر الامكان . وبالإضافة الى ذلك سيعاد النظر في مسؤوليات هذه الأجهزة وأجرائاتها في مجال تقديم التقارير بهدف تجنب الازدواجية .

وكما ورد في ورقة المناقشة التي قدمتها بلدان الشمال الى الدورة المستأنفة في الربيع الماضي ، ما فتحه هدفنا من عملية الإصلاح تحقيق مزيد من الفعالية والكفاءة للأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا بانخراط المنظمة كلها في عملية الإصلاح . وينبغي تحديد أدوار ومهام الهيئات المختلفة للأمم المتحدة على نحو أفضل ، حتى تحقق انجازاً متكاملًا ومتناسكاً . ولذلك سيكون من الصعب أن نتناول المسألة قيد البحث على نحو خاص في هذه الدورة السادسة والأربعين ، وأعني بذلك مسألة اصلاح الهيئات الفرعية ، دون أن نوضح تفكيرنا بشأن المنظمة في مجموعها ، لأن اصلاح جزء من المنظومة له آثاره على الأجزاء الأخرى .

عند استعراض الهيئات الفرعية يجب أن نبذل بالتفصيل تقسيم العمل وتفويض السلطات فيما بين الجمعية العامة ولجانها الرئيسية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والآليات الفرعية . وأود أن أفضل الصورة التي وضعتها بلدان الشمال لنظام التسلسل الهرمي في المناقشة العامة التي جرت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه

الماضي . إن المستويات الوظيفية الثلاثة في هذا النظام الهرمي هي المستوى السياسي ، ومستوى صنع السياسة العامة ، والمستوى الاستشاري والتنفيذي .

إن العمل السياسي للجمعية العامة يمتد الى الميادين الاقتصادية والاجتماعية ، وينبغي تعزيز دور الجمعية العامة بغية اضعاء أكبر وزن سياسي ممكن على قراراتها . لقد أشرنا في ورقة المناقشة المقدمة الى الدورة المستأنفة ، وكذلك في بياناتنا أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي مجالات أخرى ، الى السبل الكفيلة بزيادة الاثر الاجتماعي والاقتصادي لقرارات الامم المتحدة ، ويتعلق الامر أساسا بالحد من القرارات التي تصدر على أعلى المستويات لتكون قاصرة على القضايا التي لها أهمية حاسمة . ينبغي أن تسمع رسائل هذه الهيئة وأن تؤثر قراراتها على صانعى القرارات سواء في الحكومات أو في المؤسسات الأخرى .

ويشكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي مستوى صنع السياسة العامة ، فهو لا يتناول التعاون الاقتصادي الدولي فحسب ولكن أيضا السياسة الوطنية والقطاعية العامة في الميادين التي تملك الامم المتحدة منها الخبرة اللازمة . وينبغي له أيضا أن يوجه العمل في الهيئات الفرعية حتى تتمكن من الحصول على النصيحة والتوصيات في المجالات والقضايا عندما يتطلب الامر ذلك . وعلاوة على ذلك ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يوفر التوجيه والتنسيق المركزي للأنشطة العملية التي تقوم بها منظومة الامم المتحدة حتى ترتبط هذه الأنشطة بوضوح بالاولويات السياسية في الميادين التي تسخر فيها المنظمة القوة التنسيقية لمركزها .

ينبغي أن ينصب التركيز الاساسي لعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي على البلدان النامية ، ومع ذلك فنظرا لان سياسات البلدان الصناعية وخياراتها تؤثر تأثيرا كبيرا على المناخ الاقتصادي العالمي وعلى التقدم في البلدان النامية ، فينبغي للمجلس أن يتناول هذه السياسات أيضا . ولقد كان المثال المشجع في هذا الاتجاه المناقشة غير الرسمية التي دارت هذا الصيف بشأن أثر العلاقات بين الشرق والغرب على الاقتصاد العالمي .

ويعتبر القرار ٢٦٤/٤٥ نقطة انطلاق نافعة عند استعراض الأجهزة الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ، فهو يقدم اقتراحات تبين لنا كيف يمكننا أن نضمن أن ما يقدمه برنامج من برامج أية هيئة فرعية يفي باحتياجات الدول الاعضاء في أي ميدان يكون للأمم المتحدة فيه نفوذ كبير . وبالإضافة الى ذلك يجب أن نضمن ألا تضع المهام التقنية العالية للهيئات الفرعية وأفرقة الخبراء في شأيا أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي نفسه .

ويحدد القرار ٢٦٤/٤٥ بالإضافة الى ذلك ، السبل الذي يضمن تعزيز الآليات الفرعية بطريقة تسمح لها بتوفير التوصيات السليمة واسداء المشورة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وللجمعية العامة . وينبغي أن يكون عمل الهيئات الفرعية مكمل للمهام السياسية وصنع السياسات العامة وليس بديلا عنها . إن هذه المعالم التي وردت في القرار تتفق مع مبادئ بلدان الشمال ومع الصورة التي عرضتها .

إن الشرط الأساسي لتحقيق هذه الاهداف هو الاتصال المتبادل بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة من ناحية ، وأجهزتها الفرعية من ناحية أخرى . وحتى تتمكن الهيئات الفرعية من تقديم مشورتها الخبيرة وتوصياتها ينبغي أن تتوفر لديها المعلومات والارشادات الكافية بشأن المسائل والمجالات التي يتناولها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة . وفي نفس الوقت ينبغي أن تكون لدى هذه الهيئات الفرعية المرونة الكافية والحرية في الابتكار والتطلع الى الامام في عملها . ونظرا للتسلسل الهرمي للمسؤوليات في الأمم المتحدة ، يبدو أنه لم تعد هناك حاجة لأن تكون الهيئات الفرعية سياسية في طبيعتها أو في أدائها . فغالبا لا تكون هناك حاجة الى ايلاء اهتمام مفصل بالمسائل السياسية على ذلك المستوى . وينبغي أن يكون أحد الاهداف الرئيسية لهذا الاستعراض ، الذي يتناول مسألة ما اذا كانت الأجهزة الفرعية أجهزة خبرة أو أجهزة حكومية دولية ، هو استكشاف وسائل زيادة هذه الخبرة . فيجب أن تضمن هذه الخبرة أن المسائل الموضوعية الواقعية قدمت الى الأمم المتحدة حيث يجري تحليلها وعرضها على صانعي القرار لوضع السياسة اللازمة .

ويغطي التقرير الذي قدمه الأمين العام نطاقا واسعا من الأجهزة الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة . إن العدد كبير ويبدو أن العمل شاق . ولكن بلدان الشمال ترى أن من المهم أن نحافظ على قوة الدفع في العملية التي بدأت في أيار/مايو وأن نتقيد بالجدول الزمني المتفق عليه . وحتى نكسر الوقت الكافي لدراسة كل من الهيئات على انفراد ، قد يكون من المستحسن أن نبدأ بعدد محدد من الأجهزة وأن نتفق على جدول زمني لمواصلة الاستعراض . ان الاستعراض الناجح لعدد من الأجهزة سيكون مشجعا في عملية الإصلاح كما أنه سيؤدي الى بناء الثقة في هذا الميدان .

في ورقة المناقشة التي تقدمنا بها ، اقترحنا أن يجري استعراض الهيئات التالية ، التي نأمل أن تشكل المجموعة التي يبدأ منها الاستعراض : اللجنة المعنية بالتنمية واستغلال موارد الطاقة الجديدة والمتجددة ؛ والاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛ ولجنة الموارد الطبيعية ؛ واللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية .

ودون أن أخوض الآن في مزيد من التفاصيل بشأن الاستعراض نفسه ، دعوني أؤكد لكم أن البلدان النوردية ستكون على استعداد للمشاركة على نحو بقاء في الاجتماعات غير الرسمية التي ستولي التفاصيل مزيدا من الدراسة .

قبل أن أختتم كلمتي ، اسمحوا لي أن أعرض على الجمعية العامة بعض الآراء ، التي بلورتها البلدان النوردية بشأن أنشطة الأمم المتحدة التشغيلية المتمثلة بالتنمية ، التي تشكل جزءا من الآلية الفرعية . وقد سبق لنا وأن تقدمنا بهذه الآراء في إطار مجلس محافظي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفي إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

قبل ثلاثة أعوام ، وضعت البلدان النوردية ما يسمى بمشروع البلدان النوردية للأمم المتحدة كإسهام في تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، لا سيما أنشطتها التشغيلية . ونحن نرى أن هناك صلة وثيقة بين المشروع وبين عملية الإصلاح الدائرة . وقد قدم التقرير الختامي عن المشروع في نيويورك في أيار/مايو ١٩٩١ ، وفي وقت لاحق ، قدمته سفارات البلدان النوردية للبلدان التي تستضيفها .

وأهم الاستنتاجات التي خلصت إليها البلدان النوردية والمتمثلة بتعزيز القطاعين الاقتصادي والاجتماعي يمكن تلخيصها على النحو التالي ؛ أولا ، ضرورة وجود محفل رفيع المستوى تناقش فيه الدول الأعضاء قضايا التنمية وتعطي توجيهات بشأن السياسة الشاملة لأنشطة الأمم المتحدة التشغيلية المعنية بالتنمية ؛ ثانيا ، حاجة أنشطة الأمم المتحدة التشغيلية إلى أجهزة تنفيذية أكثر كفاءة لتوفر للهيئات

المعنية الدعم والتوجيه اللازمين باستمرار ؛ شالسا ، ضرورة تحسين نظام تمويل أنشطة الأمم المتحدة التشغيلية لتتمكن من مواجهة الاحتياجات الحالية والاحتياجات التي قد تظهر في المستقبل على أساس أكثر استقرارا وانصافا .

ولذلك ، فإن البلدان النوردية تقترح أن تدرج جوانب الأنشطة التشغيلية هذه في عملية الإصلاح في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، بوصفها جزءا منها . أما بالنسبة للجدول الزمني ، فإننا نؤيد التوصية التي تقدم بها الاجتماع المشترك الأخير الذي عقدته لجنة التنسيق الإدارية ولجنة البرنامج والتنسيق ، لأنه ينبغي لهذا الموضوع أن يناقش في جوهره في جلسات رفيعة المستوى أثناء الدورة العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٢ . ونحن نرى أن من شأن هذا أيضا أن يمهّد الطريق أمام مناقشات الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين لدور المجلس الاقتصادي والاجتماعي ودور اللجنة الثانية . والبلدان النوردية تعتزم أن تتقدم في وقت لاحق بمشروع مقرر بهذا الخصوص في اللجنة الثانية .

يجد العالم نفسه في حالة تتسم بتكافل متزايد ، معقدة أحيانا ولكنها واعدة أيضا ، تستدعي إعادة الهيكلة في مجالات عديدة . وفي هذا العالم ، لا يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تهاجم بمزيد من تنويع الموارد ولا بالبقاء على دورها هامشيا في مجال التنمية . وبلدان الشمال ستواصل الاسهام بنشاط في عملية الإصلاح للمساعدة على تجنب هذه التطورات .

السيد كيرش (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نعلم جميعا أن

الأمم المتحدة حققت بقيادة الأمين العام بيريز دي كوييار احتراماً جديداً وقامت بدور أبرز في المجتمع الدولي ، وهو دور تستحقه تماماً ويجب الحفاظ عليه وتعزيزه . إن تجديد حيوية التعددية تطور ترحب به كندا ترحيباً حاراً إيماناً منها ، كما كانت على الدوام منذ ولادة الأمم المتحدة ، بالدور الرئيسي الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تلعبه على المسرح الدولي .

إلا أن التقدم الذي أحرز حتى الآن في مجالي حفظ السلم وحل الصراعات الاقليمية بحاجة الى أن يترجم أيضا الى حيوية جديدة للأمم المتحدة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي . إن هذا التحدي ليس جديدا ، ولكن يتعين علينا هذه المرة أن نرقى الى مستوى المناسبة . والاهتمام المتجدد بالاصلاح والالتزام به يعودان بالخير على عملنا .

هناك عدة مبادرات للاصلاح جارية الآن أو تجري مناقشتها . ومن أهمها المناقشات المعنية بتعزيز قدرة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة الانسانية . فضلا عن جهود الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام ومنعه ، فإن مسؤولية الأمم المتحدة في قيادة المجتمع الدولي في تقديم المساعدة الفوشية في جميع أنحاء العالم أهم بالنسبة للكنديين من أي نشاط آخر للأمم المتحدة . ونحن بحاجة الى اتخاذ اجراء حاسم بشأن هذا الموضوع أثناء دورة الجمعية العامة هذه . وقد قُدمت أيضا اقتراحات هامة ، أيدتها كندا بسرور ، لإعادة هيكلة الامانة ، بما في ذلك المستويات العليا وبدء سريانها .

وهناك اقتراحات أخرى لاصلاح اجراءات الجمعية العامة تقدم بعض الآراء التي تلقى الترحيب الحار بشأن كيفية تبسيط عملنا وجعله أكثر كفاءة . وسمعنا أيضا نداءات من أجل عدد من الاصلاحات الأخرى ، ومن الواضح أن الأمين العام التالي مدعو الى ممارسة فراسة سياسية غير عادية ومهارات قيادية وادارية . وينبغي لهذه الصفات أن تكون موضع اهتمام رئيسي في اختيار الأمين العام التالي .

والاهتمام بالاصلاح في الميدان الاقتصادي تجلى بنفس القدر . واعتماد القرار ٢٦٤/٤٥ في الربيع الماضي بتوافق الآراء كان انجازا هاما مهد الطريق أمام مزيد من الاصلاحات الهامة على مدى العام المقبل . وقد تركزت المناقشات في ذلك الوقت على المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأسفرت عن قرار بعقد دورة موضوعية واحدة لمدة ٤ الى ٥ أسابيع تعقد بالتناوب في نيويورك وجنيف في الفترة الممتدة من أيار/مايو الى تموز/يوليه . وتقرر تخصيص عنصر رفيع المستوى للمشاركة على مستوى وزاري أو على

مستوى رفيع في واحد أو أكثر من المواضيع الاقتصادية أو الاجتماعية الرئيسية ، كما أنشئ عنصر تنسيق أيضا لتركيز الاهتمام على أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجالات اقتصادية واجتماعية مختارة . وهذه الهياكل الجديدة بحاجة الى مزيد من التفاصيل .

إلا أن توافق الآراء الذي تحقق في الربيع الماضي لم يكن سوى الخطوة الأولى من عملية الإصلاح . وتدعو العملية الى مراجعة واحتمال إعادة هيكلة الهيئات الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا العام بغية زيادة كفاءتها وفعاليتها وتجنب الازدواجية . ومشاركة الخبراء والمنظمات غير الحكومية بصورة متزايدة ستكون تطورا ايجابيا . وقد بدأ بالفعل تعميم عدد من الآراء المثيرة للاهتمام والمتصلة بالهيئات الفرعية بصورة غير رسمية . وستدرس كندا هذه الآراء بعقل متفتح .

ومن الضروري أن تعالج المواضيع التي تهتم الدول الاعضاء بطريقة أفضل . مع ذلك ينبغي ألا يُفترض أن الهياكل القائمة توفر بالضرورة أفضل طريقة لإنجاز الأعمال المطلوبة . ولابد من أن تسفر كل مرحلة من مراحل مناقشتنا لأي مسألة نتناولها عن تحقيق "قيمة مضافة" حتى يمكن أن نحقق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المحدودة المتاحة للأمانة العامة . وتكرار المناقشة لا يخدم أي غرض . كما يتعين على هيئات الأمم المتحدة المتداولية أن تركز اهتمامها على المجالات التي تكون فيها للأمم المتحدة ميزة نسبية على المؤسسات الدولية الأخرى . ويتضح ذلك على سبيل المثال في ميدان البيئة ، حيث نأمل أن تقوم الأمم المتحدة بطرح مبادرات هامة جديدة بحلول الصيف المقبل ، وأن تنشئ هياكل حكومية دولية ملائمة لهذا الغرض .

وبعد إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي من المسائل الهامة بالنسبة لكندا ، التي كانت تشعر بقلق إزاء تهميشه التدريجي . وبالإضافة إلى إعادة هيكلة هذا المجلس وهيئاته الفرعية ، نعتقد أن بعض الجوانب الخاصة بأساليب عمل المجلس تستحق المراجعة . فمن الواضح أن أسلوب العمل الموحد المتبع في التفاوض أسفر عن نتائج هزيلة للغاية . لقد جرى التفاوض بشأن نصوص كثيرة ، إلا أن بعض هذه النصوص ، إن لم يكن جميعها ، لم تحدث سوى تأثير هامشي على التطورات الاقتصادية في البلدان الاعضاء .

وترى كندا أن محاولات التفاوض للتوصل إلى التزامات ملزمة على نحو متبادل في أي مجال ، وخصوصاً في الميدان الاقتصادي ، يجب ألا تنشأ إلا بعد الانتهاء من عملية دراسة وتحليل تكشف بوضوح تكامل المصالح بين هتي المشتركين . فإذا ما تناولنا أحد مجالات السياسة الاقتصادية وانطلقنا من فكرة استنتاجية مؤداها أن نأما ما أو تفهمها ما سيجري التفاوض بشأنه فستكون هذه الحالة في رأينا بمثابة وضع للأمور في غير تسلسلها الصحيح . كما أنها ستعرقل إجراء دراسة وتبادل للآراء بشكل صريح ومستفيض حول مشاكل السياسة العامة إلى حد أن يصبح المشتركون على حذر عندما يعرفون أن ما سيدلون به من ملاحظات ينعكس عليهم في سياق عملية التفاوض .

وكل هذا لا يعنى أنه ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يتناسى دوره التفاوضي إلى الأبد . ولكننا نعتقد أنه يتعين على الدول الاعضاء أن تركز اهتمامها بشكل خاص على تكييف نهجها التحليلي واماليب عملها بما يتفق مع توافق الآراء الجديد الناشئ حول المسائل الاقتصادية - نتيجة للترابط القائم ولملءمة السياسات الموجهة إلى الاقتصاد السوقي . ونحن على ثقة بأن إجراء البحوث والمناقشات الجادة بشأن المشاكل الاقتصادية القديمة والجديدة على أساس التلاقي الجديد في التفاهم بشأن المسائل الاقتصادية ، يؤدي حتما إلى تماثل جديد في المصالح فيما بين الدول الاعضاء . وستتمخض عن هذه العملية مفاوضات متزامنة للتوصل إلى اتفاقات وصكوك جديدة ، وسيتمتع المجلس وبحق بالهيبة والاحترام الجدير بهما ، باعتباره الاب الفكري لتلك الاتفاقات .

لم يعد بوسعنا أن نستمر في قبول نهج "العمل يسير كالمعتاد" إذا أردنا أن تظلم الأمم المتحدة بدورها الصحيح كعنصر فاعل رئيسي في البيئة الاقتصادية الدولية . فلا بد من إجراء تغيير جذري وليس مجرد إصلاح شكلي في المنظومة . إن كندا على أهبة الاستعداد للاشتراك في هذه المناقشة الهامة بروح إيجابية .

السيد لافروف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية)

عن الروسية : تجرى مناقشتنا اليوم حول إعادة تشكيل هياكل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة في ظل خلفية من الجهود التي تجددت حيويتها في الماضي القريب لإجراء عملية إصلاح واسعة النطاق في المنظمة . وقد طرحت أفكار شتى حول إعادة تشكيل هياكل عمل الآليات الدولية ، وتحسين تنظيم الدورات ، وتحسين هياكل الأمانة العامة ، وذلك في داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها ، وهي تستحق جميعها اهتماما شديدا .

وترتبط هذه الأمور ارتباطا مباشرا بكفالة فعالية الأمم المتحدة في كل الميادين . لذلك فإن مهمة الإصلاح - كما نراها - تكتسي أهمية سياسية فائقة لتعزيز عمل هياكل التعاون المتعدد الأطراف .

وانطلاقاً من وجهة النظر تلك ، نشعر بضرورة بالغ إذ نرى أن الاستعداد المعلن لإدخال تغييرات في أنشطة الأمم المتحدة أخذ في التحول على نحو متزايد إلى اتفاق عام بشأن وضع تدابير محددة يمكن أن يؤدي تنفيذها العملي إلى تعزيز سلطة المنظمة وتحديد دورها الجديد في الحوار المتعدد الأطراف حول كل المشاكل التي تقع في مجال اختصاصها ، بما في ذلك بطبيعة الحال مشاكل التعاون الدولي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما .

ومن الخطوات الهامة التي اتخذت في هذا الاتجاه النتيجة التي تمخضت عنها الدورة المستأنفة الخامسة والأربعون للجمعية العامة . وتشكل أوجه التفاهم الواردة في القرار ٢٦٤/٤٥ ليس فقط خطوة أولى في عملية إصلاح القطاع الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة ، بل أيضاً جزءاً من استراتيجية الجهود الجديدة اللازمة لتحسين هذا المجال الكبير من مجالات أنشطة المنظمة الذي يستهدف تحسين فعاليتها وتكيفها مع الواقع السياسي والاقتصادي الجديد . وتتمثل المهمة الرئيسية اليوم في الحفاظ على هذا الإيقاع والتوصل إلى قرارات فيما يتعلق بالأجهزة الفرعية تكون مناسبة لتنفيذ التدابير الواردة في القرار ٢٦٤/٤٥ من أجل إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

إننا نشعر بأن القرارات التي تتخذها الجمعية العامة في دورتها الحالية فيما يتعلق بعملية الإصلاح ينبغي أن تستهدف ترشيد هياكل تلك الأجهزة الفرعية وتحويلها إلى هيئات للخبراء ، وذلك للارتقاء بكفاءتها وقدراتها الفنية .

وقد تم إقرار المعايير اللازمة لذلك في القرار ٢٦٤/٤٥ . وسيكون من المستصوب أن نركز اهتمامنا في أول الأمر على تحسين عمل الأجهزة الفرعية التي تمت التوصية بإصلاحها في اجتماعات اللجنة الخاصة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ ، وأيضاً خلال الدورة المستأنفة الخامسة والأربعين للجمعية العامة . وسيؤدي هذا النهج إلى تمكيننا من الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الوقت المتاح لنا . وكمثال على ما تقدم ، أود أن أشير إلى أنشطة اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، ولجنة الموارد الطبيعية ، واللجنة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة .

وتؤدي المعلومات المستفيضة المتاحة الآن حول عمل هذه اللجان والخبرة المكتسبة من الاشتراك في دوراتها إلى جعلنا نخلص إلى نتيجة مؤداها أن هناك ضرورة لإجراء تغييرات جذرية في أنشطتها . ونرى أن الوقت قد حان لكي نحول هذه اللجان الحكومية الدولية إلى هيئات للخبراء تضم كبار المتخصصين في مجالات معينة للمعرفة من شأنها أن تمثل تيارات بحثية ومدارس فكرية جديدة على أوسع نطاق ممكن في الأمم المتحدة .

ونرى في هذا الصدد ، أنه لكي نجعل أنشطة الأمم المتحدة أكثر خبرة في مجالي العلم والتقنية ، سيكون من المستصوب النظر في امكانيات الهيكل القائم حالياً ، ألا وهو اللجنة الاستشارية المعنية بالعلم والتكنولوجيا .

وبدلاً من لجنة الموارد الطبيعية واللجنة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، يمكننا أن ننشئ هيئة للخبراء تعنى بالمسائل المتعلقة بسياسة الطاقة وتجتمع بشكل منتظم لإجراء تحليل شامل والتنبؤ بالاتجاهات السائدة في حالة الطاقة على نطاق العالم ، وتتفاعل مع الهياكل الأخرى المتعددة الأطراف في ذلك المجال .

ويتمثل المقصد الأساسي من تحويل تلك الأجهزة إلى هيئات للخبراء في ضمان إجراء تحليل فني عميق للاتجاهات السائدة بالنسبة لتطوير العلم والتكنولوجيا في مجال استخدام الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة ، بما في ذلك مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، بالإضافة إلى إعداد تنبؤات عن تطور الاتجاهات في تلك المجالات في المستقبل .

ويملح النهج القطاعي للتطبيق على سائر هيئات الأمم المتحدة وبخاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي . ويمكن القول إجمالاً ، إن "الاستعانة بالخبرات الخارجية" من شأنها أن تمكن المجلس الاقتصادي والاجتماعي من تقديم توصيات فنية صميمة فيما يتصل بالاستفادة من الأمم المتحدة في تنمية التعاون في مجالات بعينها ، على أن تشكل تلك التوصيات الأساس الذي يستند إليه المجلس في بحث المسائل المشمولة بها ، والذي تستند إليه الجمعية العامة في اتخاذ القرارات السياسية بشأن أشكال مشاركة الأمم المتحدة في تنمية التعاون متعدد الأطراف في المجالات المشار إليها في التوصيات .

وقد يحسن أيضاً تنظيم عمل هيئات الخبراء تلك على نحو يمكنها من إيلاء أقصى اعتبار ممكن لما يحدث في تلك المجالات في سائر هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها وخارج الأمم المتحدة ، الأمر الذي من شأنه أن يسمح لنا بتحاشي التداخل وأن يضاعف الأثر العملي لجهد الخبراء في وضع برامج أنشطة الأمم المتحدة في مجالات معينة يمكن تنسيقها مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقلبه الجديد .

واننا لنؤكد أن القصد مما نقترحه من تدابير ليس بأي حال ، الانتقاص من أهمية المسائل المدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة الاقتصادي . بل على النقيض من ذلك ، يتوق وفدنا إلى تعزيز أهمية تلك المسائل والارتقاء بها إلى مستوى جديد من الناحية النوعية وذلك بإرسائها على أساس علمي ومهني راسخ . فهذا النهج من شأنه أن يزيد فعالية إسهام الأمم المتحدة في تنمية التعاون متعدد الأطراف في مجالات معينة تهم بحق معظم الدول الأعضاء .

ونحن على استعداد لمناقشة أي مقترحات أخرى تتعلق بالهيئات الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ، وأملنا أن نشارك مشاركة نشطة وبناءة في المفاوضات القادمة .

السيد جين يونغجيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : أود ،

بادئ ذي بدء ، أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل والوافي عن وضع الهيئات الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وغيرهما من الميدانين ذات الصلة ، وعن إجراءاتها في تقديم التقارير .

وفقا للقرار ٢٦٤/٤٥ المتخذ في الدورة الخامسة والأربعين لدى استئنافها في أيار/مايو الماضي ، تبحث الجمعية العامة في دورتها الراهنة البند المتعلق بالهيئات الفرعية التابعة لها وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

وقبل أن أبدي ملاحظاتي بشأن البند المذكور ، أو أن أؤكد مجددا أن الهدف العام من إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي هو - حسبما يرد في قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٤٥ ، جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية وكفاءة .

"كي تصبح أكثر استجابة لاحتياجات تحسين التعاون الاقتصادي الدولي

وتعزيز التنمية في البلدان النامية" . (القرار ٦٤/٤٥ المرفق ، الفقرة ١)

وفي رأينا ، أنه ينبغي تجسيد هذا الهدف العام في عملية إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، برمتها ، فهي حيدة عن هذا الهدف سيجرد تلك العملية من مدلولها الجوهرى .

ولقد أيدّ الوفد الصينى دوما عملية إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدانين المتصلة بهما ، وفي رأينا ، أن الدور الذى ما برحت الأمم المتحدة تضطلع به حتى الآن في الميدان الاقتصادي يقل كثيرا عن دورها في معالجة القضايا السياسية ، الأمر الذى لا يستقيم مع الحالة الاقتصادية المتردية في البلدان النامية ، والذى لا يفي الى حد كبير بتوقعات تلك البلدان . وأملنا أن يتسنى للأمم المتحدة ، من خلال إعادة تشكيلها وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، وهو ما يتأتى بوجه خاص ، عن طريق تعزيز فعالية أداء هيئاتها في الميدانين المذكورين وتحسين أساليب عملها ، النهوض بدور أكبر في

ميدان التنمية الاقتصادية . والواقع أن الجزء رفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عقد مؤخرا يعد خطوة هامة في هذا الاتجاه .

ينبغي ألا يغيب عنا أن العقود الأربعة الماضية شهدت توسعا كبيرا في هيئات الأمم المتحدة الفعلية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، كنتيجة لتطورات الحالة الدولية والحاجات المتغيرة لدى الدول الاعضاء . ومن ثم فإن إعادة تشكيل تلك الهيئات لن يؤثر في اهتمامات الدول الاعضاء فحسب بل وأيضا في جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة .

ولما كانت ممارسة إعادة التشكيل ذات طبيعة معقدة فلا يمكن الاضطلاع بها إلا بالتدريج . فضلا عن ذلك ينبغي مباشرة تلك العملية بأسلوب ينبغي على التخطيط المسبق والتقسيم الى مراحل مع تحديد النقاط الواجب التركيز عليها . وينبغي ، قبل اتخاذ أي قرارات فيما يتعلق بإعادة التشكيل في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، إجراء المشاورات وتبادل الآراء على نطاق واسع ، فلا بد أن ترسم تدابير إعادة التشكيل وتنفذ بناء على توافق الآراء .

ولقد أحطنا علما بالمقترحات المحددة التي طرحتها بعض البلدان بشأن إعادة تشكيل بعض الهيئات الفرعية . وتشمل تلك المقترحات ، ضمن جملة أمور ، اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، واللجنة الدولية المعنية بتطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة واستخدامها ، ولجنة الموارد الطبيعية ، واللجنة رفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التكنولوجي فيما بين البلدان النامية .

وأود أن أشير الى أن المسائل قيد النظر في تلك الهيئات كلها مسائل هامة لها أثرها في النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية . ومن بين الهيئات المذكورة ، اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، وهي الهيئة الوحيدة من هيئات الأمم المتحدة التي تفضلع باستعراض شامل للمسائل ذات الصلة بتطوير العلم والتكنولوجيا وتنسق السياسات العامة فيما يختص بتلك المسائل . كما أن اللجنة رفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التكنولوجي

فيما بين البلدان النامية هي المحفل الحكومي الدولي الوحيد في منظومة الأمم المتحدة الذي يعكف على استعراض سياسات ومشاريع التعاون التكنولوجي بصورة شاملة . ولما كانت الفجوة بين الشمال والجنوب تزداد اتساعا في الوقت الراهن ، والبلدان النامية تواجه معوقات اقتصادية خطيرة وتعاني تخلفا في مجال العلم والتكنولوجيا ، فإن عمل تلك الهيئات يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للبلدان آنفة الذكر ، ومن ثم يجب تدعيمها بقدر أكبر .

وأهمية عمل تلك الهيئات ، في رأينا ، هي التي تستدعي اتباع نهج جاد في معالجة المشاكل المتمثلة بفعالية أداؤها . فينبغي أولا ، تحليل أسباب افتقارها الى الفعالية . وحينئذ فقط تصبح مناقشة التدابير الناجمة الكفيلة بمعالجة أسباب المشكلة من جذورها . وإنني لاتجرب على القول بأنه لو كانت بعض البلدان قد أبدت مزيدا من الإرادة السياسية ووفت بالتزاماتها المالية لكانت تلك الهيئات قد تمتعت بمستوى أعلى من الفعالية ونهضت بدور أكبر مما تؤديه اليوم .

إن الهيئات الفرعية التابعة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي تضم عددا كبيرا من الهيئات العاملة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتمثلة بهما . ونحن نحبز استهلال استعراض شامل ومنظم لاختصاصات تلك الهيئات وإجراءاتها في مجال تقديم التقارير . ولن يتسنى البدء في تطبيق نهج محددة في عملية إعادة التشكيل إلا استنادا الى تلك المفاهيم الاساسية . وأي اقتراح يطرح قبل ذلك ، بشأن حل بعض الهيئات أو دمجها أو "الاستعانة فيها بالخبراء" سيكون ، في رأينا ، سابقا لأوانه .

وفيما يتعلق بموضوع إنشاء آلية إشراف رفيعة المستوى في ميدان البيئة حسبما اقترحت بعض الدول الاعضاء ، فينبغي في رأينا ، أن تؤجل مناقشته لما بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية .

إن إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتمثلة بهما ، هي امر يقتضي تضافر جهود الاطراف المعنية كافة . والوفد الصيني على استعداد للانضمام الى سائر الاطراف في محاولة تبذل ، انطلاقا من روح

القرار ٣٦٤/٤٥ ، لتلتمس خيارات وتدابير إعادة التشكيل التي يمكن أن تسهم بحق في تعزيز دور الأمم المتحدة وفعالية أدائها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وأن تدعم بوجه خاص قدرة المنظومة على الاستجابة بقدر أكبر للاحتياجات الإنمائية لدى البلدان النامية .

السيد فونتانو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : يؤيد وفد

المكسيك تأييدا تاما الآراء التي أعرب عنها ممثل غانا رئيس مجموعة الـ ٧٧ ، بشأن البند الهام المعروف على الجمعية اليوم . وأود فقط أن أضيف بضع نقاط .

لقد أدت التغيرات الكبرى في الحالة الدولية الى التفكير الجاد في مستقبل الأمم المتحدة والدور الذي يتعين على أجهزتها أن تلعبه في النظام الجديد للعلاقات الدولية الآخذ الآن في الظهور . وقد بدأنا في عملية نشيطة للإصلاح التدريجي وحصلت هذه العملية على قوة دفع كبيرة باتخاذ القرار ٢٦٤/٤٥ في نيسان/أبريل الماضي بقيادة مجموعة الـ ٧٧ .

وشاركت المكسيك بنشاط في عملية الإصلاح ، لاننا نعتقد أنها ستساهم في تعزيز فعالية منظماتنا وستجعلها تتكيف مع الواقع الدولي الجديد . ونرى أن المرحلة الحالية فرصة فريدة لتنشيط الأمم المتحدة حتى يمكنها أن تفي بولايتها الأصلية على الوجه الأكمل .

وفي الآونة الأخيرة ، أثبتت هذه المنظمة ، وخاصة مجلس الأمن ، أن لديها طاقة كبيرة على التفاوض بشأن تسوية المنازعات ، وهي طاقة لم تستفد منها لسوء الحظ استفادة كاملة في السعي من أجل التوصل الى حلول لخطر مشكلات التنمية التي مازالت تحيق بمعظم السكان في العالم . والاسوأ من ذلك أن الانتصارات السياسية تشجع البعض على أن يتصور أن هذه المنظمة يمكن أن تكون لها وظائف أخرى تتجاوز ما جاء في الميثاق ومبادئ القانون الدولي .

وقد بينت بجلء المناقشة الأخيرة التي دارت في الجمعية العامة أن مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية ليست جزءا من الشواغل الرئيسية للبلدان الصناعية . وفي ضوء هذا الافتقار الواضح الى الإرادة السياسية والتصميم ، ينبغي للأعضاء ألا ينسوا أن إصلاح الأمم المتحدة لن يكون كافيا إلا إذا اقترن بإعادة تنشيط حقيقي للحوار بين الشمال والجنوب .

وهنا تكمن أهمية عملية الإصلاح الجارية حاليا . إننا نعتقد أن عملية الإصلاح هذه ينبغي أن تسترشد بولاية واضحة من الجمعية العامة . ولا يمكن أن تستند الى

ممارسات تفرضها دولة أو مجموعة من الدول . ولا بد أن يؤكد الإصلاح من جديد المبادئ الرئيسية للقانون الدولي المكرسة في ميثاق المنظمة ، ولاسيما المبادئ المتعلقة باحترام السيادة وعدم التدخل والمساواة في السيادة بين الدول والأعضاء .

ويتمثل قلقنا من أن تعزيز عملية الإصلاح بعض المجالات مما يضر بمجالات أخرى اتصالا وثيقا بهذا الاعتقاد . ولا ينبغي أن تتم إعادة تنشيط الأمم المتحدة بالتدريج . ومما يجافي الصواب أن نتوقع من المنظمة التركيز على ما يسمى البنود الجديدة أو القضايا العاجلة بينما تترك جانبا البنود التي ظلت مدرجة على جدول أعمالها طيلة سنوات عديدة والتي مازالت تعد المشكلات الكبرى والخطر التي تواجهها البشرية .

وفي هذا السياق ، سيكون إصلاح القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بالغ الأهمية في إعادة التوازن إلى الأجهزة التي تتكون منها الأمم المتحدة ومضمون جدول أعمالها حتى يمكن للمنظمة أن تتحرك في اتجاه تحقيق أهداف مشتركة مثل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهو في الواقع شرط مسبق ضروري جدا لتحقيق السلم والأمن الدوليين . وسينجح الإصلاح إذا لم يستند فقط إلى المعايير التبسيطية التي تراعي فعالية التكلفة ، ولكن إذا استند إلى تغيير جوهري يحول الأجهزة قيد الاستعراض إلى أدوات حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويعتقد وفدي أن عملية الإصلاح الجارية حاليا والمؤثرة على الهيئات الحكومية الدولية ستشمل بالضرورة الأمانة العامة أيضا . ولهذا ينبغي أن نجري تقييما لعملها ونقترح بعض الخطوط التوجيهية لإجراءات إصلاح الأمانة العامة . إننا نتفهم أن وجود الأمانة العامة على امتداد ٥٠ عاما تقريبا قد أدى إلى إصابتها ببعض الجمود ، وهي حالة تستوجب التصحيح ، إننا بحاجة إلى هيكل أكثر رشدا وإلى تقليص عدد المناصب العليا ، وزيادة انتاجية المسؤولين في المستويات الوسطى . وينبغي ألا نغفل ، علاوة على ذلك ، عن إحداث توازن في المجالات ذات الأولوية فيما يتعلق ببنود مثل السلم والأمن والقضايا الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان وتطوير وتدوين القانون الدولي . ولن نوجد منظمة ذات نجاعة وفعالية تستطيع أن تستحدث وتنفذ نهجا فعالة تشجع على التعاون الدولي في جميع المجالات إلا بذلك .

السيد ليشيم (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طوال السنوات

المعدودة الماضية ، كان من الواضح أن الأمم قد حققت نضجا في المجال السياسي . وربما يصبح من الممكن الآن أن نستفيد من قوة الدفع التي اكتسبت من المجال السياسي من أجل إعادة تنشيط الأمم المتحدة في المجال الاقتصادي أيضا . ونأمل أن تمنح الأمم المتحدة وزنها المشروع بالكامل في القريب للمساائل الاقتصادية والاجتماعية وما يتصل بها من موضوعات . وما زال عالمنا يعاني من عدد كبير من المشكلات الاقتصادية . ونحن مدنيون للذين يعانون من العوز والفقر بأن نفعل كل ما في وسعنا في سبيل التخفيف من معاناتهم وتقديم المساعدة لهم من أجل تطوير إمكاناتهم الإنسانية الى أقصى حد . ومن شأن جعل الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية في المجال الاقتصادي أن يكون إسهاما هاما في تحقيق هذا الغرض .

وقد بدأت التحديات الجديدة في الظهور . فإدماج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مطلب امكانية الاستمرار إزاء نظم الموارد البيئية والطبيعية هو لب جدول أعمال الغد . وعلاوة على ذلك ، إن بعض هذه القضايا القطاعية مثل البيئة والاقتصاد والمال والتجارة ، وبعض الجوانب الاجتماعية مثل السكان والهجرة قد أصبحت قضايا عالمية حقا وجزءا من واقع متكامل جديد .

وعلى مدى السنوات الأربعين الماضية ، نمت منظومة الأمم المتحدة نموا كبيرا على نحو عشوائي في معظم الأحيان . فقد أنشئت هياكل جديدة مخممة للاستجابة للاحتياجات الجديدة . وكان النهج القطاعي هو النهج الذي استخدم أساسا وفقا للحكمة التي سادت في ذلك الوقت . وقد وجدت الزراعة والارصاد الجوية والصحة والتجارة والعمل والصناعة والجيولوجيا والتعدين والطاقة النووية ومصادر الطاقة الأخرى ، وجدت كلها تشكيلاتها التنظيمية المستقلة تقريبا مع تنسيق غير كامل نسبيا فيما بينهم . وقد شاركنا جميعا لسنوات طويلة في الجهود المتعددة الجوانب في إطار منظومة الأمم المتحدة والرامية الى الاستجابة للتحدي الذي يمثله التنسيق والذي ظهر في مجال صياغة السياسة ، وفي التخطيط وفي تنفيذ البرامج التشغيلية .

والقضايا التي أملت التطورات الأخيرة إدراجها على جدول الأعمال الاقتصادي والاجتماعي ، وبوجه خاص ضرورة التحول نحو التنمية القابلة للاستمرار بيئيا ، قد جعلت من التنسيق بين القطاعات مطلبا متزايدا للإلحاق .

وينبغي أن تستكشف بعناية امكانية أن يسهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التصدي لبعض هذه التحديات المؤسسية . وربما وجدنا أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الهيئة الوحيدة التي توفر في منظومة الأمم المتحدة بأسرها فرصة فريدة لإجراء تحليلات ومناقشات مشتركة بين القطاعات والتخصصات العلمية . ومما يسهل هذا أن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولاية واسعة النطاق تشمل لا القضايا الأساسية المتعلقة بالسياسات الاقتصادية فحسب ، ولكن أيضا المسائل المتعلقة بتنمية ومون البيئة والموارد الطبيعية ، وسياسات الطاقة ، والعلم والتكنولوجيا ، وقضايا التنمية الاجتماعية وبوجه خاص الفقر والسكان ، والقضايا المؤسسية الواسعة النطاق - بما في ذلك التنمية القائمة على المشاركة وحقوق الإنسان .

ومن أجل تطوير امكانات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بوصفه المحفل المركزي الذي في إطاره تجري التحليلات وترسم السياسات المشتركة بين القطاعات فيما يتعلق بالتنمية القابلة للإدامة داخل منظومة الأمم المتحدة ، سيتعين على الأرجح أن تنظم طرق موافاة المجلس بالتقارير تنظيما يساعد على بلوغ هذا الهدف . فالتقارير القطاعية المتعددة الجوانب التي تضعها في الوقت الراهن شتى الامانات الوظيفية والهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء سيتعين دمجها في تقرير شامل يماثل التقرير عن حالة العالم لا يتوافر في الوقت الراهن - كما نعرف - إلا من مؤسسة بحثية خاصة توجد في واشنطن العاصمة ، وهو تقرير لم يخضع حتى الآن لمناقشات حكومية دولية داخل الأمم المتحدة .

وبعد أن أدليت بهذه الملاحظات العامة جدا بشأن التصورات الطويلة الأجل التي يمكن أن تتوخاها جهودنا ، اسمحوا لي أن أنتقل الآن الى المهام الملحومة المطروحة علينا . في إطار عملية إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتعلقة بها - وهي عملية استتال أجلها وأسفرت في أحيان كثيرة

عن الاحباط وخيبة الامل - يعد القرار ٢٦٤/٤٥ الذي اتخذته الجمعية العامة في ايار/مايو الماضي خطوة ايجابية أولى في الاتجاه الصحيح . والجدول الزمني الذي حددته القرار سيوجه جهودنا الرامية الى جعل الامم المتحدة أداة أكثر فعالية في التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية العالمية الى حين انعقاد الدورة الثامنة والاربعين للجمعية العامة . وفي ضوء مناخ التعاون وحسن النية الحقيقي اللذين أظهرهما جميع المشتركين في المفاوضات التي دارت هذا الربيع ، يثق وفدي بقدرتنا على اتخاذ خطوة ملموسة أخرى الى الامام خلال هذه الدورة عن طريق إعادة تنظيم الآلية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي . ويتعهد وفدي بأن يشارك مشاركة نشطة في المداولات المرتقبة .

وأود في هذه المناسبة أن أقصر كلمتي على بعض الملاحظات العامة . إن هدفنا ينبغي أن يتمثل في جعل الامم المتحدة أكثر فعالية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتعلقة بهما . وبالرغم من أن تحقيق الوفورات أمر هام فإن تخفيض التكاليف أو إلغاء الهيئات ليس هدفا في حد ذاتهما . ويتعين علينا أن نستعرض على نحو دقيق ما تتوقعه الدول الاعضاء من الامم المتحدة في الميدان الاجتماعي الاقتصادي . وما أن نحدد الحاجات التي يتوقع من الامم المتحدة أن تلبيها ، ينبغي لنا أن نمنفها حسب أولويتها وأن نتساءل عن أفضل السبل للاستجابة للحاجات والأولويات التي حددت تحديدا واضحا .

في الماضي ، كانت الحاجات الوليدة تؤدي في كثير من الأحيان الى إنشاء لجنة جديدة . ولم تكن الهيئة الجديدة تزود دائما بولاية واضحة أو بالادوات اللازمة ، وخاصة التمويل ، كيما يكون بمقدورها أن تلبي فعلا الحاجات التي أنشئت لإشباعها . واللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية مثل على هذا . فقد أنشئت هذه اللجنة بناء على توصية مؤتمر الامم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . غير أن الصندوق الذي أوصى المؤتمر أيضا بإنشائه ليكون أداة من الادوات الرئيسية التي تستخدمها اللجنة لبلوغ هدفها لم ينشأ أبدا . ولا ريب في أن تسخير العلم والتكنولوجيا على نحو أمثل لأغراض التنمية لا يزال أمرا حاسم الأهمية . وحيث أن اللجنة لم تتمكن ، في أعين الكثيرين ، من أداء هذه

الوظيفة ، فقد يكون من الضروري البحث عن سبل بديلة . ويصدق الشيء نفسه على عدد من اللجان أنشئت مرارا لتكون وسائل رئيسية لتنفيذ الاصلاحات مثل اللجنة المعنية باستحداث واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، واللجنة المعنية بالموارد الطبيعية ، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، ومجلس الاغذية العالمي .

وينبغي النظر في جدوى تطبيق التنظيم القائم على مدة السنتين ، والاستعانة بالخبراء ، ودمج الاجهزة ، وبحث القضايا في إطار القطاع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وعقد دورات استثنائية للجمعية العامة ، وغيرها من الوسائل الصحيحة لمعالجة نواقص الهيكل الفرعي الحالي .

ونحن نحتاج في المفاوضات المرتقبة الى إظهار قدرة ابداعية وشجاعة كافية لارتياح آفاق جديدة . واستعدادنا لبدء المرونة والتخلي عن المواقف الضيقة بروج من التوفيق من أجل توسيع قاعدة حسن النية المشتركة أمر سنجني ثماره عندما تصبح الامم المتحدة أكثر فعالية وأعظم أهمية ، وبالتالي أكبر قدرة على ترجمة رؤيا الميثاق في الميدان الاقتصادي الى حقيقة واقعة .

السيد سيزاكي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بعد أن أنهت

اللجنة الخاصة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي جلساتها في ١٩٨٨ دون تحقيق أهدافها وحتى انعقاد الدورة الخامسة والأربعين المستأنفة للجمعية العامة في وقت مبكر من هذا العام ، ظلت عملية إعادة تشكيل الامم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي متوقفة تقريبا . ولكن الدورة المستأنفة كانت معلما هاما حقا في هذا الصدد . فقد أنجزت الجمعية العامة عددا من الامور . فأولا ، أكدت المبادئ التوجيهية الاساسية لعملية الاصلاح ، وثانيا ، حددت جدولا زمنيا للاصلاح ، وثالثا ، توصلت الى قرار بإصلاح عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وقررت الجمعية العامة ادماج الدوريات العادية للمجلس ، وإنشاء قطاع رفيع المستوى لتحسين مهمة المجلس فيما يتصل برسم السياسات الى جانب إنشاء قطاع تنسيقي لتمكين المجلس من أن يتناول بمزيد من الفعالية قضية التنسيق داخل منظومة الامم المتحدة .

لقد أكدت اليابان دوماً على الحاجة إلى إجراء إصلاحات في هذه المجالات ، ولذا تشعر بسرور خاص بنتيجة الدورة المستأنفة . وأود أن أطمئن الجمعية العامة إلى أن وفدي يعتزم أن يسهم إسهاماً نشطاً في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد إعادة تنشيطه حتى يتمكن هذا الجهاز الرئيسي لنشاط الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي من أن يكون على مستوى التوقعات الكبيرة التي تعلقها عليه الدول الاعضاء .

إن القرار ٢٦٤/٤٥ أسند إلى الجمعية العامة مهمة استعراض وظيفة الأجهزة الفرعية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدورة . وقد نص الميثاق على إنشاء تلك الأجهزة في هذين الميدانين لمساعدة عمل الجهازين الرئيسيين للأمم المتحدة ، أي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي . وقد أنشأ هذان الجهازان الرئيسيان عندما اقتضى الأمر أجهزة فرعية ، على أمل أن تساعد هذه الأجهزة الأمم المتحدة على أن تستجيب استجابة فعالة للتحديات الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي .

إن العديد من الأجهزة الفرعية قامت بوظائفها على نحو جيد بقدر معقول ، لكن على مر السنين اتضح أن بعض هذه الأجهزة ليست فعالة وليس كفؤة كما اتضح ذلك بجلاء في تقلص اهتمام ومشاركة البلدان الاعضاء فيها . فهذه الأجهزة لا تظلع بمهامها بالقدر المتوقع من النجاح ، كما أنها لا تستجيب للاحتياجات الفعلية للبلدان النامية . وهناك العديد من الأسباب التي يمكن أن تؤدي الى ذلك . ففي حالات كثيرة تغيّرت الظروف التي دعت الى إنشائها . ونتيجة لذلك تتغير أولويات عملها . والاهم من ذلك أن تكون أهمية هيئة معينة في كفة الميزان ، يتعيّن علينا أن نتحقق مما إذا كانت قد أنجزت المفترض فيها انجازه . ويبدو الآن أن بعض الأجهزة قد أنشئت دون إيلاء اعتبار كاف للمسألة الأساسية المتمثلة في ماهية الخدمات التي يمكن للأمم المتحدة أن تقدمها الى الدول الاعضاء في مجالات محددة أي العلم أو التكنولوجيا أو الموارد الطبيعية . وبعبارة أخرى ، يجب أن يبحث دور الأمم المتحدة في مجالات محددة بحثا دقيقا قبل البدء في إجراء إصلاحات هيكلية .

إن تكاثر الهيئات الفرعية وما ينجم عن ذلك من ازدواجية أو تداخل في أنشطتها أمران أيضا يجب بحثهما بعناية . وعلى أساس هذه الاستعراضات الشاملة المكثفة التي تجرى لكل حالة على حدة ، علينا أن نقرر الخيارات الممكنة . وهذه الخيارات تشمل أولا تحويل بعض الأجهزة الى هيئات خبيرة ، سواء حكومية دولية أو غير ذلك ، بحيث يمكنها أن تركز على مزيد من المدخلات التقنية والمضمونية . ثانيا ، جعل الاجتماعات كل سنتين حيث تجعل طبيعة العمل ذلك سليما . ثالثا ، الدمج والتوحيد عندما يتداخل عمل هيئة مع أخرى أو يكون مزدوجا . رابعا ، وقف أعمال أية هيئة يبدو أن دورها لم يعد ذا أهمية .

ستظل اليابان منفتحة الذهن للخيارات التي قد تتخذ . لكن الواضح أمامنا الآن هو أنه يتعيّن علينا أن نجرى استعراضا شاملا لهذه الهيئات الفرعية بوصف ذلك أمرا ذا أولوية قصوى بغية تعزيز فعالية الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي .

ويشعر وفد بلادي بأنه قد تسنى بالفعل إرساء أساس قوي بالنسبة لهذا الجهد ، خاصة في اجتماع اللجنة الخاصة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي . وأشير على وجه الخصوص الى تحديد هيئات ذات أشكال مثل اللجنة المعنية بالموارد الطبيعية واللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، واللجنة المعنية بتطوير واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة . ومن الوقت الذي فيه يتضمن استعراض الهيئات الفرعية مسائل معقدة واسعة النطاق ويجب أن تؤخذ في الحسبان نتائج اجتماعات مؤتمرات شتى مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، فمن الحيوي أن نلبي من هذه الدورة بالمهام الموكلة إلينا بموجب المقرر الذي تم التوصل إليه في الدورة المستأنفة ، وأن نحقق نتائج ملموسة . إن هذا سيبرهن على التزامنا القوي جميعا بتحقيق الإصلاح في هذا القطاع .

واعتقد انه من المفيد أيضا أن نستعرض في هذه الدورة نظام الإبلاغ للهيئات الفرعية ، وأن نجد الطرق والوسائل الكفيلة بتخفيف عبء العمل المفرط عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

يرحب وفد بلادي بشتى المشاورات غير الرسمية الجارية بشأن هذا الامر . فقد بُدئت بداية طيبة ومن المهم الإبقاء على قوة الدفع اللازمة للإصلاح بحيث تكون الأمم المتحدة أكثر استجابة لاحتياجات المجتمع الدولي وتحدياته المتغيرة خاصة في البلدان النامية . ويحدوني الأمل في أن تبدأ مفاوضات جادة في أسرع وقت ممكن بنفس روح التعاون التي سادت في الدورة المستأنفة ، وأود أن أؤكد من جديد التزام وفد بلادي بالإسهام بنشاط في ذلك العمل .

السيد ورونيسكي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن إعادة

تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتعلقة بهما ، كما أعيد التأكيد عليها في القرار ٣٦٤/٤٥ ، يجب أن يجري تناولها عن طريق عملية تداولية محددة مستمرة بغية تعزيز مرونة المنظمة وقدرتها على التكيف في أداء وظائفها بالإضافة الى الفعالية والكفاءة في الوفاء بأهدافها .

إن الأمم المتحدة وحدة عضوية تشمل هيئة عالمية من الاعضاء المنخرطين في حل مجموعة شاملة من المشاكل ذات الطابع المترابط المعقد . فالبيئة التي تعمل فيها الأمم المتحدة هامة بالنسبة لاداء المنظمة وأنشطتها . وبالتالي ، تعتمد حيوياتها وأهميتها على قدرتها على إظهار روح العصر ، والطابع المتطور للعلاقات الدولية واحتياجات الدول الاعضاء وتوقعاتها . ونؤيد في هذا السياق فكرة تطوير القطاعين الاقتصادي والاجتماعي حول مفهوم أمم متحدة متكاملة . فلا يمكن لأمم متحدة الفد أن تقتصر على مجرد النظر في المشاكل وبحشها ، بل يجب أن تصبح ذات توجه عملي سواء كان ذلك في مجال صيانة السلم أو حقوق الإنسان أو صيانة البيئة .

انني أعتقد أن الخط الفاصل الذي اجتزناه في العلاقات الدولية خلال العامين الماضيين هو بالفعل جزء من تاريخ منظمنا . لكن ما هي في كفة الميزان هي إعادة تحديد وتوزيع هيكل في إطار الأمم المتحدة يتمكن على نحو أفضل من خدمة وموازرة مجتمع الأمم الجديد ورعاية مصالح تلك الأمم ، خصوصا في ظل ندرة الموارد المتاحة . إن إعادة تنشيط النمو والتنمية وإعادة صوغ النظام العالمي وتحقيق مزيد من التكامل بين القطاعين الاقتصادي والاجتماعي وتوسيع نطاق فرص التنمية البشرية وحقوق الإنسان كلها من بين الشواغل والمسؤوليات الرئيسية والعملية لاسرة الأمم التي تتكون الأمم المتحدة منها .

إن القرار ٣٦٤/٤٥ يمثل إسهاما هاما في جهود الأمم المتحدة الرامية الى تنظيم أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي . كما انه يوفّر لنا دليلا هاما لمزيد من العمل في إعادة تشكيل القطاعات ذات الصلة في المنظمة . وأود أن أتناول الآن بعض المسائل البارزة في القرار .

أولا ، التكامل بين أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة : إن تكامل هاتين الهيئتين ينطوي ضمنا على ضرورة إيجاد تقسيم أكثر وضوحا للعمل بينهما ، خاصة القضاء على التكرار والتداخل في عمل المجلس واللجنتين الشائيت والثالثة . وان أي تقسيم واضح للمسؤوليات ينبغي أن يأخذ في الحسبان المميزات التنافسية بينها ، وفي نفس الوقت ، الحاجة الى أن يعهد بمنصب أكثر انصافا من العمل

للأجهزة الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، التي قد يتحول بعضها من هيئات حكومية دولية الى هيئات خبيرة .

إن الإصلاح في هذا المجال ينبغي أن يفضي الى درجة أكبر من الشفافية بصفة ضمان مزيد من استجابة الأمم المتحدة لطلبات المجتمع الدولي وتوقعاته ومسؤوليتها عن ذلك . وقد يتعين أن يكتسي المجلس الاقتصادي والاجتماعي طابعا عمليا أكبر خاصة في الأنشطة التنسيق الواقعة في إطار اختصاصه ، في الوقت الذي ينبغي فيه أن تكون الجمعية العامة ذات طابع نظري أقوى ونظرة مستقبلية طويلة المدى .

ثانيا ، عندما يتقرر تقسيم العمل ، ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لمسألة تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وينبغي النظر في خيارين . أولهما هو إمكانية إنشاء مجلس مفتوح العضوية . ومن شأن هذا الخيار أن يسمح بتجنب مسألة التمثيل الجغرافي المنصف . ومن المرجح تماما أن مثل هذا الحل من شأنه أن يؤدي إلى الإسراع بعملية إجراء تغييرات إضافية ، وإلى إعطاء المجلس قدرا أكبر من المسؤولية في مجالات استعراض جميع المسائل المشتركة بين القطاعات ، وفي مجال تنسيق أعمال الأجهزة الفرعية . وربما يؤثر هذا الخيار أيضا بدرجة أكبر على جدول أعمال اللجنتين الثانية والثالثة ، اللتين من المرجح أن تضطرا إلى النظر في إعادة تركيز عملهما على التوجيه السياسي الاستراتيجي ، وعلى مناقشة موضوعات مختارة ، وربما على مستوى رفيع أو مستوى أعلى من ذلك . وأخيرا ، بوسعنا أن نتخيل أيضا دمج اللجنتين أو ، على الأقل ، دمج أجزاء من جدول أعمالهما . وهذا من شأنه أن يبرز التغييرات التي أدخلت من قبل في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

ويمكن أن يقال أن هناك مجالين ، مجال حقوق الإنسان ومجال البيئة ، يستحقان أن يشغلا مكانا أبرز في التشكيل المؤسسي للجمعية العامة . وكما قال وزير خارجية بولندا خلال المناقشة العامة إن دور الأمم المتحدة في مساعدة ضحايا الكوارث الطبيعية أو الكوارث التي هي من صنع الإنسان ينبغي تعزيزه . وينبغي أن يظهر أيضا هذا الدور في الهيكل المؤسسي للمنظمة .

إن البديل لإنشاء مجلس اقتصادي واجتماعي مفتوح العضوية هو أن نبقى على العضوية المقيدة في المجلس الحالي . ومن المحتمل احتمالا كبيرا أن يؤدي ذلك إلى عملية تغيير أطول إلى حد ما ، تسمح ، فيما نأمل ، بإدارة ومراقبة تلك العملية على نحو أكثر دقة . ونظرا لأن حقوق المراقبين ، باستثناء حالة التصويت ، مماثلة لحقوق الأعضاء ، فإن هذا البديل يمكن أن يكون هو الجدير بالترفضيل بالنسبة للوقت الحاضر على الأقل .

ثالثا ، فيما يتعلق بالميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتمثلة بهما ، ينبغي أن تُبرز التغييرات التي تجرى في الهيئات الفرعية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الحاجة الى ضمان الكفاية والفعالية في تحقيق نواتج برامج الأمم المتحدة . إن دمج هيئات المجلس الفرعية ذات الصلة أو تحويلها الى هيئات خبراء يوفر هذه الإمكانية . فإذا استُخدمت الخبرات والمهارات المتوفرة لدى المنظمات غير الحكومية وكذلك الهيئات العلمية وأوساط رجال الأعمال ، وإذا تم توسيع نطاق القواعد المنظمة لمشاركة تلك المنظمات والهيئات في أنشطة الأمم المتحدة ، فمن الممكن أيضا إعطاء الهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي دفعة جديدة من النشاط والحيوية . وفي هذا السياق ، يسلم وفدي بجدارة الاقتراحات المتمثلة بإعادة تشكيل هيئات فرعية محددة - وهي الاقتراحات التي قُدمت الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين المستأنفة ، وقد عرضها بإيضاح عدد كبير من المتكلمين الذين سبقوني هنا اليوم .

والتغييرات التي تُدخل على الآلية الفرعية يمكن أن تطبق أيضا على النظام التشغيلي للأمم المتحدة . وتحتاج الأدوار التي تضطلع بها هيئات الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة ، فضلا عن علاقاتها بعضها ببعض في مجال تقديم المساعدة التقنية - الى تحديدها من جديد ، أما هياكل تلك الهيئات ووظائفها فتحتاج أيضا الى التوضيح . ان فكرة إنشاء مجلس إنمائي دولي يرفع تقاريره الى الجمعية العامة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي تستحق الدراسة الجدية ، كما تحتاج مثل هذه الدراسة الفكرة القائلة بأنه ينبغي تحسين الهيئات المسؤولة عن حماية البيئة ، سواء كانت داخل أو خارج هيكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو هيكل الجمعية العامة .

ومن الممكن إجراء مزيد من المناقشة حول مستقبل بعض الهيئات الفرعية في إطار مشاورات غير رسمية في الدورة الحالية ، بغية إعداد توصيات تقدم الى الجمعية العامة في دورتها المقبلة .

رابعاً ، نظراً لأن إدارة الأمانة العامة تقع ضمن مسؤولية الأمين العام ، فمن الضروري أن نوفق بين التغييرات الواجب إدخالها على الأمانة العامة والتغييرات الواجب إدخالها على القطاع الحكومي الدولي . وينبغي للتغييرات التي تجرى في الأمانة العامة أن تعزز الأمم المتحدة بوصفها مركز لجمع المعلومات ونشرها ، بما في ذلك معلومات عن الاتجاهات الناشئة ، وحالات الطوارئ ، واحتياجات الإغاثة والعمليات المختصة . وينبغي إيلاء قدر أكبر من التركيز للتنبؤ بالاتجاهات الحاصلة في التنمية ، وتخطيطها ورصدها وتقييمها ، بغية إعطاء منظور اقتصادي واجتماعي للتنمية على الصعيدين العالمي والإقليمي .

وينبغي أن تؤدي التغييرات في الأمانة العامة إلى وضع تعريف أكثر دقة للمسؤوليات الإدارية والتشغيلية . وتحتاج هياكل الأمانة العامة إلى تبسيطها وتوضيح وظائفها حتى يتسنى لها القيام بالتنسيق والقيادة بطريقة أفضل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . ويسري هذا أيضاً على أعمال الأمم المتحدة في ميدان العمل . وبصفة خاصة ، ينبغي تعزيز الدور الذي تقوم به المكاتب الإقليمية والمنسقون المقيمون ، وكذلك الدور الذي تطلع به شبكة مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة .

تحتاج النوعية التي ترفع بها التقارير في الأمانة العامة إلى التحسين . وتحقيقاً لهذه الغاية ، ينبغي رفع مستويات الخبرة المتخصصة والمهارات لموظفي الأمانة العامة ومستشاريها حتى يمكن أن تبرز على نحو أوضح مصالح مختلف المناطق والبلدان والتغييرات التي تحدث هناك . وفي الوقت نفسه ، ينبغي إيلاء قدر أكبر من العناية لكي نتفادى تحميل الأمانة العامة بالتزامات مفرطة فيما يتعلق برفع التقارير .

وأخيراً ، لئن كانت المقترحات بإصلاح الأمانة العامة تركز على تكييف الهيكل مع الاحتياجات الحالية والمقبلة ، ينبغي لها أيضاً أن تهدف إلى تبسيط هذا الهيكل عن طريق تقصير سلسلة الأوامر ، وخفض درجة التداخل ، وإعادة تنظيم هذا الهيكل لتخفيف العبء الثقيل الواقع على قمة الهيكل الإداري .

وإذا أردنا أن نجعل الأمم المتحدة أكثر كفاية وفعالية تعين على الدول الأعضاء إيجاد أرضية مشتركة بينها والتوصل الى فهم مشترك للعالم المقبل ، وممالح الأمم في ذلك العالم . وسيتحسن أداء الأمم المتحدة إذا استطاعت أن تعزز هذا التفاهم ، وتوجد الظروف اللازمة للتعاون المثمر . وفيما يتعلق بالإمكانات الكامنة للأمم المتحدة ، توجد الآن آمال عريضة وتوقعات طيبة في هذا الصدد .

إن عملية التحول في العلاقات الاقتصادية الدولية - وهي عملية نشترك فيها جميعا ، شئنا أم أبينا - توفر لنا هذه الفرصة . وفي هذه العملية ، نستخلص عبرة من التصميم الشجاع - التميم على أن نحقق تطلعاتنا . وإني واثق أن بوسعنا أن نستخدم تلك العبرة أفضل استخدام ونستفيد منها في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة .

السيد ويلنسكي (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تواجه

الأمم المتحدة اليوم فرما جديدة وتحديات جديدة . وطوال العام السابق ، كانت الأمم المتحدة محور الاحداث الدولية على نحو لم يسبق له مثيل في الـ ٤٠ عاما السابقة . وهي تواجه الآن طائفة عريضة من المطالب من عالم اعتبر فجأة أن لديها القدرة على أن تبلغ ، على أقل تقدير ، بعض الاهداف التي وضعها لها أصلا الاعضاء المؤسسون لها . وعلى الرغم من إحراز تقدم الآن على جبهات عديدة ، فإن التخفيف من حدة الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية ، وهما هدفان يعدان من بين أهم أهداف منظومة الأمم المتحدة - يتطلبان اهتماما أكثر فعالية .

وبالتالي ، بينما يمر الجانب السياسي للأمم المتحدة بنهضة عظيمة ، ما زال الجانب الاقتصادي والاجتماعي ، ولا سيما القطاع الاقتصادي بالمقارنة ، غير فعال نسبيا في تغيير السياسات الحكومية الوطنية ، وفي التأثير على مجريات الاحداث الاقتصادية . ولا أخير هنا الى الوكالات الرئيسية ، مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة ، وهي منظمات ما زالت تفتلح بأعمال قيمة في

المجالات الخامة بكل منها ، ولكنني أشير الى الاجهزة السياسية الرئيسية للأمم المتحدة ، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة . لقد أوجدت الطائفة الواسعة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي نجاها اليوم حالة من الضرورة الملحة ، نشعر بها جميعا ، لفحص عمليات هذه الاجهزة وإصلاحها .

ونحن نسلم بطبيعة الحال بأن الإصلاح لن يغير شيئاً ما لم تتوفر الإرادة السياسية للاستعانة على نحو فعال بأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة وإجراء مناقشات فيها بشأن القضايا الهامة على المستوى اللائق . وليس هناك ما يدعو الى تحسين الهياكل ما لم نكن على استعداد لاستخدامها . فدون إرادة سياسية لن نتوصل الى نتائج أيها كان الهيكل . بيد أنه يمكن للإرادة السياسية أن تصبح غير ذات فاعلية إذا لم يتوفر الهيكل اللازم وبالإضافة الى ذلك ، فإن تحسين هياكل المنظمة لن يحقق شيئاً ما لم يمكننا أيضاً تحسين طرق العمل داخل هذه الهياكل .

وفي حين أنه لا يوجد أدنى شك في أن الإصلاح يمثل عملية طويلة الامد تتسم في نواح كثيرة منها بالدوام ، فإن وفدي يؤمن بأن اجتماعات الدورة المستأنفة الخامسة والأربعين للجمعية العامة قد توصلت الى مجموعة من الإصلاحات العملية الواسعة النطاق التي لا بد أن تسهم ، إذا ما نفذت على نحو سليم ، في تنشيط القطاعين الإقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة . ومن الجوانب الأساسية للنتائج التي توصلت اليها الاجتماعات المستأنفة الاتفاق بشأن الاستعراض ، خلال هذه الدورة ، للهيئات الفرعية للأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

ويتناول إصلاح هذه الهيئات الفرعية من عدة جوانب جوهر دور الأمم المتحدة ذاته في مجال التنمية الاقتصادية . ويضطلع العديد من هذه الهيئات بمسؤولية توفير المشورة التقنية للبلدان النامية وتقديم المساعدة لها في تنفيذ برامجها الإنمائية على المستويات اللاحقة للمستويات العملية . ولهذا النوع من المساعدة أهمية أساسية للعملية الإنمائية ، وهو مجال ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم فيه بدور بالغ الأهمية لا جدال فيه . بيد أن الأمم المتحدة لم تتمكن دائماً للأسف من الاستجابة للاحتياجات المشروعة للبلدان النامية بتوفير المشورة والمساعدة التقنيتين بالقدر والنوعية المطلوبين .

وقد بذلت العديد من الوفود على مدى الشهور القليلة الماضية جهداً كبيراً لتحديد الهيئات الفرعية التي ترى أنها أكثر حاجة الى الإصلاح والتنشيط . ولقد حددت بعض الوفود التي سبقتني في الكلام اليوم مجالات نرى أنه من الضروري أن نوليها

اهتمامنا في دورة الجمعية العامة هذه ، وهي مجالات مثل مجال الموارد الطبيعية والطاقة والعلم والتكنولوجيا والتعاون التقني ، ويعتقد وفدي بأن بعض الاقتراحات التي تم التقدم بها تستحق أن نوليها اهتمامنا الكامل ، ونحن نتطلع الى أن نقوم بعمل بناء مع غيرنا من وفود البلدان المتقدمة النمو والتنمية على حد سواء كيما نتوصل الى نتائج مرضية بشأن هذا الموضوع . وإذا ما تسنى لنا تحقيق ذلك ، فإنه سيكون في إمكان هذه الهيئات الفرعية أن تسهم مساهمة عملية وهامة في العملية الإنمائية . وينبغي أن يكون المعيار في تقرير أفضل طريقة تعمل بها هذه الهيئات تحقيقها أكبر قدر من الفعالية في التوصل الى نتائج تؤثر في حياة الناس .

وعلىنا أن نقوم بمهمة شاقة في السنوات القليلة القادمة . ولن يمثل إصلاح الهيئات الفرعية في القطاعين الإقتصادي والاجتماعي سوى خطوة واحدة صغيرة في عملية بالغة الطول والتعقد تهدف الى إصلاح الأمم المتحدة وتنشيطها . وينبغي أن يحمل القطاعان الاقتصادي والاجتماعي على أن يستجيبا على نحو أكثر فعالية لبرغبات الدول الأعضاء واحتياجاتها بشأن تعزيز التنمية ، وأن يستخدموا الموارد المالية والبشرية الشحيحة المتوفرة بمنظومة الأمم المتحدة استخداما أكثر فعالية . وتمثل النتائج التي توصلت اليها الاجتماعات المستأنفة في الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة خطوة كبيرة الى الامام ، بيد أن الطريق أمامنا مازال طويلا ، وهناك أعمال كثيرة ينبغي لنا إنجازها كيما نضمن أن تأتي البذرة التي زرناها في القرار ٣٦٤/٤٥ بالشمار التي نرغب فيها جميعا .

السيد سلاهي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن

أعرب بداية عن تقدير وفدي الخالص للأمين العام للأمم المتحدة لما قدمه من تقرير شامل ومفيد عن هذه القضية الهامة . ونود أيضا أن نتوجه بالشكر الى ممثل غانا ، بوصفه رئيس مجموعة الـ ٧٧ ، على بيانه الذي أعرب فيه عن الآراء الأساسية لوفد بلادي . ومن ثم ، فإنني سأقصر ملاحظاتي على القضايا التي يرى وفدي أن لها أهمية خاصة .

نحن نلتقي اليوم في جو مفعم بالفعل بالتغيرات المؤلمة والمراحل الانتقالية الهامة التي أدت الى نشوء تحديات وفرص لم يسبق لها مثيل . وإذ نتداول بشأن هذا البند من جدول الاعمال ، تتضح أمامنا معالم الموقف . يعقد اجتماع تاريخي في مدريد يهدف الى تحقيق سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط . وقبل وقت قريب ، وبالتحديد في الاسبوع الماضي ، تم التوقيع في باريس على اتفاق تاريخي لوقف النار يمثل خطوة هامة صوب التوصل الى إنهاء الصراع في جنوب شرقي آسيا . وإن الاحداث تتوالى بسرعة بالفعل متحاشية نمط الصراع والمواجهة والمنافسة القديم ، ومشيرة آمال واحتمالات إقامة نظام عالمي جديد . ويؤمن وفدي بأنه لن يمكننا مواصلة السعي الى تحقيق السلم والاستقرار الدوليين ما لم نول أهمية ماثلة لتعزيز التعاون الدولي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

وبغية مواجهة هذه الظروف التي تنشأ بسرعة فائقة والعلاقات الدولية التي تشهد تغيرات أساسية وبغية الإستجابة لها ، حان الوقت لأن تقوم الأمم المتحدة ، باعتبارها المنظمة الاولى المتعددة الاطراف التي في مقدورها أن تواجه الاحداث العالمية وتشكلها ، بإجراء تغيرات تحتاج اليها أيضا ، وأن تصبح إطارا مركزيا أكثر فعالية لنظام عالمي جديد مقبول وأكثر قدرة على البقاء . ويؤيد وفدي تنشيط الأمم المتحدة باعتبارها عنصرا توجيها في تعزيز النظام المتعدد الاطراف . بيد أنه وفقا لما قاله وزير خارجية اندونيسيا في الكلمة التي ألقاها أمام الجمعية العامة في وقت سابق ، تكون فعالية الأمم المتحدة بالقدر الذي يتيحها أعضاؤها ، وأنه لن يمكنها أن تحقق نجاحا ما لم يلتزم أعضاؤها بأن يعملوا على نجاحها . وإذا واصلت الدول الاعضاء استغلال هذا المحفل لتحقيق نظرة ضيقة الافق لمصالحها بدلا من استخدامه ، باعتباره أداة جماعية لحل المشاكل العالمية وتحقيق الاهداف المشتركة ، وإذا استمر تمزق دول العالم بسبب الصراعات والمنافسات ، وإذا استمرت معاناتها من الشك والتعصب والتحيز ، فإنه ليس من المتوقع أن تتمكن الهيئات الدولية التي أنشأتها هذه

الدول من التغلب على أوجه القصور هذه . ومن هذا المنظور ، قد تكون الملاحظة الأكثر أهمية التي يمكننا أن نبديها بشأن إنجازات الأمم المتحدة حتى الآن لا أنها فشلت في تحقيق العديد من أهدافها المعلنة بل أنها أنجزت هذا القدر الكبير منها رغم أوجه القصور المتأصلة فيها .

وبالمثل إن إعادة تشكيل وتنشيط المجالين الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة تعد عملية جوهرية جاءت في حينها . ولم تصبح أهمية المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفعاليته على مدى السنين موضع شك متزايد فحسب ، بل أنه خضع أيضا للانحسار والتهميش ، وبخاصة طوال سنوات الحرب الباردة . ونحن نرى ضرورة مواصلة تعزيز سلطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ودوره كيما يتاح له أداء المهام التي توخاها أصلا الميثاق . ومن شأن ذلك أن يتيح له أن يوفر التوجيه والإرشاد العام للدول الأعضاء والهيئات والوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة داخل إطار مهمته التي تتمثل في صياغة السياسات وتنسيقها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

وبالتالي مما يشجعنا أيما تشجيع أن نرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهو يبدأ عهدا جديدا ويكتسب أهمية . وحيث أنه يمثل إحدى الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة فمن المهم أن يعاد التأكيد على الدور والمهام الذي يضطلع بها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة . وقد شهدت الدورة العادية الثانية للمجلس في هذا العام استحداث تغيرات وابتكارات هيكلية هامة تاركة ما قد يتبين أنه بمهمات دائمة على أعماله وفعاليته .

واتخذت الخطوات الأولى لتلبية للحاجة التي طال أمدها الى تعزيز أداء المجلس الاقتصادي والاجتماعي حتى يتسنى له أن يعالج بفعالية الازمة المستمرة في مجال التنمية ، وفقر البلدان النامية المتزايد والفجوة الآخذة في الاتساع بينها وبين البلدان المتقدمة . كما أن القرار ٢٦٤/٤٥ الصادر بتوافق الآراء هذا العام ، في اجتماعات الدورة الخامسة والأربعين المستأنفة للجمعية العامة - وهو القرار الذي يتضمن المبادئ والخطوط التوجيهية الأساسية لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتعلقة بهما - يشكل خطوة مشجعة في الاتجاه الصحيح .

ولهذا ، فمن الواضح أن مجلسا اقتصاديا واجتماعيا أعيد تنشيطه سيكون له دور حاسم في تحقيق بعض المهام الاقتصادية الدولية الرئيسية ، مثل تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب . ونعتقد ، في هذا الصدد ، أن المجلس ينبغي أن يؤدي دوره الصحيح في التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات والسياسات المتعلقة بالتعاون الإنمائي الدولي .

وهذا هو الإطار الذي علينا أن نبدأ فيه استعراض الأجهزة الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . بيد أن وفد بلادي يود ، في هذا الصدد ، أن ينبه الى أن أي استعراض للإجراءات والهيكل والمهام يجب أن يكون هدفه زيادة فعالية وكفاءة أداء الأجهزة الحكومية الدولية لمنظومة الأمم المتحدة . ومن الواضح أنه إذا كانت هناك ضرورة لتعزيز المجلس حتى يمكنه العمل على النحو المستهدف أساسا في الميثاق ، فإن هذه الأجهزة الفرعية أيضا تحتاج بالتالي الى دعم من أجل تحقيق الاستفادة القصوى منها كأدوات لبلوغ الأهداف التي حددها المجلس لنفسه .

ويعتقد وفدنا أن إعادة تشكيل الأجهزة الفرعية وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتعلقة بهما ، عملية يجب تنفيذها على مراحل ، وينبغي أن تشمل جميع الهيئات ذات الصلة . وفي هذا الصدد ، يؤكد وفدي من جديد الحاجة الى وضع معايير لإجراء إعادة تشكيل للأجهزة الفرعية . ويؤيد وفدي الرأي القائل بأن هذه الممارسة ينبغي أن تتم بهدف تحسين مهام أجهزة الأمم المتحدة

وقدرتها على إحراز نتائج ، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية وشواغلها ومصالحها . وتدعو الحاجة أيضا الى تعزيز اللجان الاقتصادية الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة . فالنهج الإقليمية تكتسب أهمية متزايدة في معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المتباينة ، وكأساس للعمل الجماعي بين الدول الأعضاء . ويتعين الاهتمام على نحو خاص بالأجهزة التي لم تؤد بفعالية المهام التي أنشئت من أجلها . وفضلا عن ذلك ، ينبغي المقارنة بين أهداف البرامج لتتلافى مشاكل تداخل الأنشطة وازدواجيتها .

أما فيما يتعلق بمنهجية الاستعراض ، فيرى وفدي أنه بعد أن ناهز عدد الهيئات العاملة في الجهاز الحكومي الدولي ١٥٠ لابد من التركيز على الهيئات التي لا تؤدي مهامها بفعالية . وبوسع وفدي أن يوافق على القائمة المقترحة للهيئات التي سبق تحديدها بفرض استعراضها : اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وهيئتها الاستشارية ، أي اللجنة الاستشارية لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، واللجنة المعنية بتنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، ولجنة الموارد الطبيعية ، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . بيد أننا نأمل أن تمثل هذه القائمة مجرد مرحلة أولى ، لا أن تكون قائمة شاملة أو نهائية . ومن الضروري أيضا تحليل معايير تقديم التقارير بغية تبسيطها .

وفي الختام ، يود وفدي أن يؤكد من جديد أهمية دور الأمم المتحدة في مجال التعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة في تعزيز التنمية والاستجابة بفعالية الى احتياجات البلدان النامية . كما أننا نعتزم بذل قصارى جهودنا لكي تصبح الأمم المتحدة أكثر ديمقراطية وفعالية وكفاءة ، حتى يمكنها مواجهة التحديات الجديدة والناشئة . ويجب أن تسعى الأمم المتحدة الى تحقيق تمثيل أكثر إنصافا وتوازنا لأعضائها في جميع أجهزتها الحكومية الدولية ، بما يعكس الزيادة في العضوية وهدف زيادة الديمقراطية والشفافية في عملية اتخاذ القرارات . ونحن ندرك تماما ، في الوقت ذاته ، أنه بينما توجد ضرورة لعملية إعادة التشكيل والتنشيط ، فإن الإرادة السياسية لجميع الدول الأعضاء لازمة أيضا لفعالية المنظمة .

السيد مور (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : تنص ديباجة ميثاق الأمم المتحدة على عزمنا على :

"أن ندفع بالرقى الاجتماعى قدما وأن نرفع مستوى الحياة فى جو من الحرية أفسح ... وأن نستخدم الاداة الدولية فى ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها" .

وحتى الآن لم نحقق الوعد أو نف بالالتزام الذى تضمنته هذه الكلمات . ولم ننظم الاولويات أو الرغبات أو الموارد بالقدر الكافى . ولم نوحّد جهودنا . ومن هنا تأتى الحاجة الشديدة التى تنشيط وإعادة تشكيل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة .

وفى اجتماعات الجمعية العامة المستأنفة فى الربيع الماضى ، ساندت الولايات المتحدة الجهود المبذولة لإصدار قرار بتوافق الآراء بعنوان "إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها فى الميدانين الاقتصادى والاجتماعى والميادين المتمثلة بهما" ، وهو القرار الذى دعا الى إجراء تغييرات تنفذ فى العام القادم . ومن هذه التغييرات ، نرى أن هناك أهمية خاصة لتوضيح وتوثيق الصلات بين مختلف عناصر منظومة الأمم المتحدة ، بما فى ذلك الأمانة العامة والأجهزة الحكومية الدولية . وينبغى أن يجرى الإصلاح فى سياق تحسين التنسيق فى منظومة الأمم المتحدة ، سواء بين الأمانة العامة والوكالات ، أو بين النظام الجامع للأمانة والوكالات وبين الأجهزة الحكومية الدولية ذات الصلة . ويتعين أن تتجه المشورة فى دائرة ، من الأجهزة الحكومية الدولية الى الوكالات . ويتعين على الأمانة والوكالات بدورها أن ترد بتقديم معلومات واقتراحات الى الأجهزة الحكومية الدولية ، مثل المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، حتى يمكنها المتابعة .

وشرّ وفدى أن يشارك فى الدورة العادية الثانية للمجلس الاقتصادى والاجتماعى لعام ١٩٩١ ، فى الصيف الماضى فى جنيف ، وكان موضوع الدورة فى ذلك الوقت تعزيز التعاون متعدد الأطراف فى الشؤون الاقتصادية الدولية . وكان من دواعى الارتياح أن

نلاحظ أن عملية إعادة تشكيل المجلس وتنشيطه قد بدأت بالفعل تؤتي بعض الثمار . وأوضح الموجز المفيد للغاية الذي عرضه رئيس المجلس في المناقشة العامة أن المجلس قد نجح بطرق متعددة في توجيه جهوده :

"ضمن عملية التنشيط ، مساهما في تحسين التفاهم المتبادل بين البلدان ومجموعات البلدان ، ومن ثم واضعا أسسا أكثر شيئا لعمل جماعي ، تكفل موافقة جميع البلدان والوكالات المعنية بل مشاركتها ودعمها الفعال" .

وشرع المجلس في أول تحليل موضوعي رسمي يتناول موضوعا رئيسيا من موضوعات السياسة العامة حيث ناقش مسألة تدفق الموارد الى العالم النامي في ضوء ظهور دول الكتلة الشرقية السابقة في الاقتصاد العالمي . كما أن مناقشة المجلس لمختلف الاثار الاقتصادية المترتبة على أزمة الخليج كانت شاهدا آخر على قدرته كمحفل لتحليل حدث من أحداث الساعة التي تستحوذ على الاهتمام دون أن يكون مضطرا الى إصدار قرار بتوافق الآراء ليثبت في سجله .

وترمي هذه التفسيرات المختلفة الى بدء تحويل المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى عضو أكثر فائدة في أسرة الأمم المتحدة بإسناد دور أكثر تميزا اليه ، أي دور أكثر موضوعية وتشقيفا في طبيعته . ونحن نعتبر المجلس ساحة عامة حقيقية للمناقشة ، وهيئة حكومية دولية لاستعراض وكالات الأمم المتحدة والتنسيق بينها ، ولجنة تحضيرية فعلية للجمعية العامة في ميادينها ، وسلاح الجمعية العامة الفعال في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . واننا نتطلع للعمل مع الزملاء من أجل تحسين تعريف هذه المهام وتنفيذها .

والآن نتطلع مباشرة الى عنصر آخر من الإصلاح ، ألا وهو استعراض الجمعية العامة لعمليات الاجهزة الفرعية التابعة لها ، بغية تحسين أداء منظومة الامم المتحدة عموما . ولا تزال المشاورات غير الرسمية جارية منذ شهور بشأن هذا الموضوع ، ونأمل أن تتحقق نتائج مثمرة عما قريب . ونعتقد أنه قد آن الاوان لاستعراض كل هذه الاجهزة الفرعية بغية تحديد ما إذا كانت ملاحياتها لا تزال قائمة ، وما إذا كان تنظيمها ومواردها وافية بالفرض ، وما إذا كانت منجزاتها ذات قيمة . إننا لم نكون أحكاما مسبقة بشأن هذه المسائل أو بشأن أي جهاز بعينه . كما أننا ملتزمون بالفكرة القائلة بأن الإصلاح ينبغي أن ينشأ عن بحث دقيق وأن يكون حذرا وأن يسير بخطوات وثيدة ولكن مستمرة .

إن تقرير الأمين العام بشأن إعادة تشكيل الامم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتعلقة بهما قد صدر توا . ويعتزم وفدي أن يدرسه بعناية ، ويتطلع الى استخدامه في المناقشات التي ستجرى ، والتي نأمل أن تكون مثمرة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : استمعنا الى المتكلم الاخير في

المناقشة العامة بشأن هذا البند .

طلب منى السفير الشهابي أن أبلغ الاعضاء أنه قد أجرى مشاورات مع جميع الدول الاعضاء بشأن الطريقة التي ستجرى بها المفاوضات بشأن مشروع القرار الخاص بهذا البند ، وأنه سيبلغ الجمعية بنتيجة هذه المشاورات في الوقت المناسب .

برنامج العمل

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بناء على طلب السفير

الشهابي ، أود إبلاغ الاعضاء بالتغييرات التالية في برنامج عمل الجمعية العامة :

أولا ، بناء على طلب مقدمي المشروع ، يؤجل النظر في البند ٣٠ من جدول الأعمال ، "التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية" ، الذي كان ممن المقرر نظره هذا الصباح الى يوم الجمعية الموافق ٨ تشرين الثاني/نوفمبر صباحا .

ثانيا ، بناء على طلب مقدم المشروع أيضا ، يؤجل النظر في البند ١٤٣ من جدول الأعمال ، "ضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" ، الى عصر يوم الاربعاء الموافق ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر

ثالثا ، في إطار البند ١٣ من جدول الأعمال ، "تقرير محكمة العدل الدولية" ، ستستمع الجمعية العامة يوم الجمعة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ، الى بيانين أحدهما من الأمين العام والآخر من رئيس المحكمة .

وأخيرا ، أود أن أسترعي انتباه الأعضاء الى أن اجتماع إعلان التبرعات ببرنامج مفاوضات الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ١٩٩٣ ، سيعقد عصر يوم الثلاثاء ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ، وليس في الصباح كما أعلن من قبل .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥